

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الاستثنائية الطارئة الحادية عشرة

الجلسة العامة ١٠

الخميس، ٧ نيسان/أبريل ٢٠٢٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد شهيد (ملديف)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد غاستورن (جمهورية تنزانيا المتحدة).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

البند ٥ من جدول الأعمال (تابع)

رسالة مؤرخة ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٤ موجهة إلى رئيسة

مجلس الأمن من الممثل الدائم لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة

(S/2014/136)

مشروع القرار (A/ES-11/L.4)

أعطي الكلمة الآن لممثل أوكرانيا لعرض مشروع القرار

A/ES 11/L.4.

السيد كيسليتشيا (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): في الصباح

الباكر ذات يوم من أيام نيسان/أبريل ١٩٩٣، تناول ممثلو الأمم

المتحدة القطريون القهوة وقبلوا أحباءهم وتوجهوا إلى مقر الأمم المتحدة

الهادئ والمريح للقيام بأعمالهم كالمعتاد - ربما مثلما فعل الكثيرون

منا هذا الصباح بالذات. وفي صباح اليوم نفسه في أوائل نيسان/

أبريل ١٩٩٣، أرسل بطرس بطرس غالي مقررنا خاصا لتقديم تقرير

عن حالات الإعدام خارج نطاق القضاء وبإجراءات موجزة والإعدام

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يذكر الأعضاء أن الجمعية

العامة قررت، في الفقرة ١٤ من القرار دإط-١١/٢ المؤرخ ٢٤ آذار/

مارس ٢٠٢٢،

"رفع الدورة الاستثنائية الطارئة الحادية عشرة للجمعية

العامة والإذن لرئيس الجمعية العامة باستئناف جلساتها بناء

على طلب من الدول الأعضاء".

وفي هذا الصدد، أود أن أسترعي انتباه الوفود إلى الوثيقة

A/ES-11/6، التي تتضمن نص رسالة مشتركة مؤرخة ٥ نيسان/

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم

التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى:

Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدارالمحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)

وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



22-31169 (A)



والسلام والأمن وحقوق الإنسان - متشابكة ويعزز بعضها بعضا
بعضا". (A/60/PV.72، ص ٢)

والآن وصل العالم إلى منعطف حاسم. نشهد أن سفينتنا تبحر وسط غيوم غادرة صوب جبال جليدية قاتلة. وقد يبدو أنه كان ينبغي لنا أن نسميها تيتانيك بدلا من مجلس حقوق الإنسان. وإذا لم يكن الأمر كذلك، فإننا بحاجة إلى اتخاذ إجراء اليوم لإنقاذ مجلس حقوق الإنسان من الغرق.

إن تكوين مجلس حقوق الإنسان متنوع كخريطة العالم والجمعية العامة. ولكن، خلافا للجمعية، أنشئ مجلس حقوق الإنسان لغرض محدد - تعزيز وحماية حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. نحن الآن في وضع فريد من نوعه، عندما يرتكب عضو في مجلس حقوق الإنسان، على أرض دولة ذات سيادة، انتهاكات وتجاوزات مروعة لحقوق الإنسان ترقى إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

وبوتشا وعشرات المدن والقرى الأوكرانية الأخرى، التي قتل فيها الآلاف من السكان المسالمين وعذبوا واغتصبوا واختطفوا وسرقوا على يد الجيش الروسي، هي مثال على المسافة الكبيرة التي قطعها الاتحاد الروسي بعيدا عن إعلاناته الأولية في مجال حقوق الإنسان. ولذلك كانت هذه الحالة فريدة من نوعها واستجابة اليوم واضحة ولا تحتاج إلى شرح. واسمحوا لي أن أقرأ اقتباسا:

"أولويتنا العليا هي كفالة كل حقوق الإنسان في مجموعها، بما فيها الحقوق السياسية والمدنية ومستويات المعيشة الاجتماعية - الاقتصادية والبيئية اللاحقة؛

"أعتقد أن هذه المسائل ليست مسألة داخلية للدول، بل هي بالأحرى التزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة والعهد والاتفاقيات الدولية. نريد أن نرى ذلك النهج وقد أصبح معيارا عالميا". (S/PV.3046، ص ٤٦).

من الصعب تصديق أن تلك كانت كلمات رئيس الاتحاد الروسي. ومع ذلك، فقد كان رئيسا آخر وأوقاتا مختلفة. قال ذلك الرئيس يلتسين

التعسفي في رواندا. وأفاد بأن هناك حاجة إلى استجابة أقوى من جانب الأمم المتحدة. ومن الأهمية بمكان أن اللجنة وجدت أن الانتهاكات يمكن أن تكون مقدمة للإبادة الجماعية.

ومما يؤسف له أن الأمانة العامة المنهكة تجاهلت ذلك التقرير إلى حد كبير.

وفي أوائل نيسان/أبريل ١٩٩٤، وفي رحاب مقر الأمم المتحدة، تلقى مجلس الأمن رسائل ذكرت فيها الجبهة الوطنية الرواندية الدول الأعضاء بما يلي:

"عندما أنشئت منظمة الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية، كان من بين أهدافها الأساسية التأكد من أن ما حدث لليهود في ألمانيا النازية لن يتكرر مرة أخرى أبدا".

وفي عام ١٩٩٤، كانت رواندا نفسها عضوا غير دائم في مجلس الأمن. وقد سمح ذلك لنظام الإبادة الجماعية بالتأثير على آراء الأعضاء الآخرين في الحالة، تماما مثلما يسمح وجود روسيا في مجلس الأمن اليوم بنشر الأكاذيب بشكل شبه يومي. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٦، في ميناء نيويورك، وعلى ضفاف نهر هدسون، جرى تدشين سفينة حديثة بحجم المحيط. ثم رست تلك السفينة الرائعة على ضفاف بحيرة جنيف. جميلة هي، إلا أنها كانت بعيدة كل البعد عن أن تكون محيطا.

وقد أطلقنا على تلك السفينة اسم "مجلس حقوق الإنسان". وكان اتخاذ القرار ٢٥١/٦٠ تنويجا لخمسة أشهر من المشاورات والمفاوضات التي يسرها رئيس الجمعية يان إلياسون والسفيران أرياس، ممثل بنما، وكومالو، ممثل جنوب أفريقيا. واسمحوا لي أن أذكر الجمعية بكلمات السيد إلياسون، رئيس الجمعية العامة في دورتها الستين، قبل اعتماد القرار. قال:

"لكننا وصلنا الآن إلى لحظة اتخاذ القرار، سواء من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان أو من أجل تعددية الأطراف الفعالة ومكانة الأمم المتحدة ككل. وكما سلم زعمائنا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، فإن الركائز الثلاث للأمم المتحدة - التنمية

ونحن نعتبر التصويت على تعليق حقوق دولة ما في مجلس حقوق الإنسان إجراء نادرا واستثنائيا. ومع ذلك، فإن تصرفات روسيا تتجاوز الحدود. إن روسيا لا ترتكب انتهاكات لحقوق الإنسان فحسب، ولكنها تهز أيضا أسس السلم والأمن الدوليين. ومشروع القرار بشأن هذه المسألة (A/ES-11/L.4) هو نتيجة للجهود الجماعية التي بذلتها مجموعة أقاليمية تضم عشرين دولة تمثل جميع المناطق. وقد شارك في تقديمه أكثر من ٥٠ دولة عضوا حتى الآن. وأناشد جميع الدول الأعضاء التي تتحلّى بالمسؤولية تأييد مشروع القرار.

واسمحوا لي الآن أن أشير مرة أخرى إلى إحياء ذكرى واحدة من أحلك الصفحات في التاريخ الحديث - الإبادة الجماعية التي وقعت عام ١٩٩٤ ضد التوتسي في رواندا. وفي هذا اليوم من التظلم، وإذ تتحمل أوكرانيا مأساة الآلاف من الأوكرانيين الذين قتلوا على أيدي الغزاة الروس، فإنها تقف إلى جانب رواندا وتؤكد من جديد تعهدنا بأن لا ننسى وألا نسمح أبدا بتكرار الإبادة الجماعية، التي كانت نتيجة عدم مبالاة المجتمع الدولي.

وإلى أولئك الذين يؤثرون اليوم لهذا السبب أو لآخر أن يستمروا في كونهم متفجرين، وأن يمتنعوا عن التصويت، اسمحوا لي أن أقتبس من إيلي فيزل الذي خاطب الرئيس كلينتون في عام ١٩٩٩ عندما تكلم عن مخاطر عدم المبالاة.

"اللامبالاة لا تثير أي رد. اللامبالاة ليست ردا. اللامبالاة ليست بداية. إنها نهاية. لذلك، فإن اللامبالاة هي دائما صديق العدو، لأنها تقيد المعتدي - وليس الضحية أبدا، الذي يشتد ألمه عندما يشعر بالنسيان. السجين السياسي في زنزانته، والأطفال الجائعون، واللاجئون المشردون - عدم الاستجابة لمحنتهم وعدم التخفيف من عزلتهم بتقديم بارقة أمل لهم يعني نفيهم من الذاكرة الإنسانية. وإنكار إنسانيتهم، فإننا نخون إنسانيتنا".

إن الإبادة الجماعية في رواندا تعزى إلى حد كبير إلى عدم مبالاة المجتمع العالمي، عندما لم تستجب الأمم المتحدة للتحذيرات في مجلس الأمن والجمعية العامة قبل عام من المأساة التي نحيا ذكرها، تحديداً،

في عام ١٩٩٢ في بيانه أمام مجلس الأمن. ولا يسعنا إلا أن نأسف لأن التطلعات الديمقراطية لشعوب روسيا في أوائل التسعينيات من القرن الماضي تحولت تدريجيا إلى النقيض من قبل نظام بوتين. لقد أصبحت الآن عدوانا وكراهية وتفكيكا وتأملا على النمط السوفييتي، بما في ذلك في مجال حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

والآن نسمع بيانات مختلفة تماما من الاتحاد الروسي في الأمم المتحدة. سمعنا هذا الأسبوع من السفير الروسي أن هناك حربا في أوكرانيا وأن المدنيين يقتلون في الحرب. وقيل ذلك في الواقع يوم الاثنين، بدم بارد، وكمسار عمل طبيعي تماما، يعرف أيضا بـ "العملية الخاصة".

هل نتفق مع وصف عمليات القتل بأنها شيء طبيعي؟ ينبغي أن تكون الإجابة السليمة الوحيدة هي "لا"، إذا أردنا أن نسهم في الحفاظ على صحة المنظمة وصحة آلياتها لحقوق الإنسان. لقد تلقينا جميعا بالأمس المذكرة الدبلوماسية الروسية التي اعتبرت فيها جهودنا الجماعية للحفاظ على مصداقية مجلس حقوق الإنسان نهجا للحفاظ على "الهيمنة والسيطرة الكاملة في العالم" و "سياسة حقوق الإنسان الاستعمارية الجديدة في الشؤون الدولية".

سمعنا مرات عديدة نفس المنطق المنحرف للمعتدي الذي يحاول تقديم نفسه كضحية، بينما يفعل في الواقع بالضبط ما يشجبه في مذكرته - قتل مواطني بلد مجاور بينما يحاول السيطرة عليه، إن لم يكن استعمار. وردا على ذلك، عندما تعلق حقوق عضوية روسيا في مجلس حقوق الإنسان، فإننا ندعوها للعودة إلى السلوك المسؤول بتنفيذ قرارات الجمعية ومجلس حقوق الإنسان. وإذا طردت روسيا نفسها طوعا من المجلس، فهذا باختيارها ولا حاجة لإلقاء اللوم على الآخرين.

إن تعليق حقوق عضوية الاتحاد الروسي في مجلس حقوق الإنسان ليس خيارا بل إنه واجب مقرر. واسمحوا لي أن أقتبس كيف كانت صياغة ذلك الواجب في الفقرة ٨ من القرار ٦٠/٢٥١:

"ويجوز للجمعية العامة ... أن تعلق حقوق أي عضو من أعضاء المجلس يرتكب انتهاكات جسيمة ومنهجية لحقوق الإنسان في عضوية المجلس".

وأذكر بأن المتحدث باسم الأمين العام وصف تعليق عضوية روسيا المحتمل في مجلس حقوق الإنسان بأنه سابقة خطيرة.

وكما تبين التجربة، فإن النهج الغربية لمعالجة قضايا حقوق الإنسان العاجلة في دول معينة لم تكلل بالنجاح. ولم يُحل نزاع واحد، بل تفاقم بدلا من ذلك. ويعزى ذلك إلى حد كبير إلى أن الدول الغربية تستخدم بنشاط مجموعة أدواتها المفضلة، التي تتألف من الإكراه والجزاءات والتدخل العسكري.

وطوال عضويتها في لجنة حقوق الإنسان، ومجلس حقوق الإنسان سابقا، ما فتئت روسيا تتمسك بمبدأ التعاون على قدم المساواة والقائم على الاحترام المتبادل بين الدول بوصفه الركيزة الأساسية لعمل هيكل حقوق الإنسان. وكانت أولويتنا دائما تعزيز الحوار البناء وإشراك جميع أصحاب المصلحة في الصياغة الجماعية للقرارات المتعلقة بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها واعتمادها.

ونحن نرفض التلميحات الزائفة ضدنا على أساس مواد ملفقة ولقطات مدبرة ومنسوخة.

ومع أخذ ذلك في الاعتبار، ندعو إلى إجراء تصويت على مشروع القرار. وندعو جميع الحاضرين إلى النظر مرة أخرى في قرارهم بعناية والتصويت ضد محاولة البلدان الغربية وحلفائها تقويض الهيكل القائم لحقوق الإنسان.

السيد إلياسوف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): تتابع كازاخستان عن كثب الحالة في أوكرانيا بقلق خاص، وتعرب عن تعازيها لأسر القتلى وتتمنى الشفاء العاجل للمصابين خلال الأعمال القتالية.

وندعو جميع الأطراف إلى الإسراع بإنهاء الأعمال القتالية والسعي للتوصل إلى حلول توفيقية تهدف إلى إحلال السلام. ونتمسك أيضا بالموقف القائل بأنه لا بديل عن الحل السلمي للمسألة على أساس مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

إن الحالة الإنسانية في أوكرانيا خطيرة وتحتاج إلى اهتمام مستمر. وقد زودت كازاخستان أوكرانيا بالفعل بالمساعدات الإنسانية،

في هذا اليوم، ٧ نيسان/أبريل. وفي حالة أوكرانيا اليوم، لم يمض عام حتى - لأن المأساة تتكشف فصولها الآن أمام أعيننا.

وفي غضون دقائق، سيكون لدى الجميع فرصة لإثبات أنه ليس منقرجا غير مبال. كل ما نحتاجه هو الضغط على زر "نعم" وإنقاذ مجلس حقوق الإنسان والعديد من الأرواح في جميع أنحاء العالم وفي أوكرانيا.

من ناحية أخرى، فإن الضغط على "لا" يعني سحب الزناد. إنه يعني نقطة حمراء على الشاشة - حمراء مثل دماء الأرواح البريئة المفقودة. تلك الصورة لنقاط الدم الحمراء على الشاشة ستبقى معنا جميعا ما دامت ذاكرتنا لا تخذلنا. وينبغي للأعضاء التفكير في ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): نشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/ES-11/L.4.

قبل إعطاء الكلمة للمتكلمين تعليلا للتصويت قبل التصويت، أود أن أذكر الوفود بأن التعليقات تقتصر مدتها على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد كوزمين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): ليس هذا هو الوقت أو المكان المناسب لإثارة الشفقة مسرحيا على طريقة الممثل الأوكراني. ولذلك، سأتكلم في صلب الموضوع.

إن مشروع القرار A/ES-11/L.4، المعروض علينا اليوم، لا علاقة له بحالة حقوق الإنسان. وسأتلو من مذكرتنا الشفوية التي أشار إليها السفير كيسليستيا:

"ما نراه اليوم هو محاولة من الولايات المتحدة للحفاظ على موقعها المهيمن والسيطرة الكاملة ومواصلة موقفها تجاه الاستعمار الحقوقي في العلاقات الدولية. وقد حصلت بعض الدول بالفعل على مركز التبعية. أما بالنسبة لأولئك الذين يتبعون سياسة خارجية مستقلة، فهناك محاولات لإبعادهم إلى هامش الشؤون العالمية".

لقد استغرق تطور هيكل حقوق الإنسان عقودا من العمل الدقيق، ولكننا نرى اليوم كيف جعلته مجموعة صغيرة من الدول يتصدع.

هذا النهج يقوض جوهر النظام العالمي لحقوق الإنسان، الذي يقصد به ضمان عالمية تلك الحقوق والحريات الأساسية للجميع والتمتع بها وممارستها، دون تفرقة أو تمييز.

وفي هذه الجمعية قبل شهر (انظر A/ES-11/PV.4)، شددنا على ضرورة أن تضطلع الأمم المتحدة بدور محوري في تيسير الحلول السلمية للنزاعات من خلال الحوار والتفاوض السياسي. واليوم نأسف لاختيار طريق تصعيد التوترات ولأن الانقسامات بين الجانبين عمقت الانقسامات بين أعضاء الأمم المتحدة. وهذا هو الطريق الخطأ.

ونحذر العالم من الخطر الحقيقي والواضح المتمثل في إطالة أمد الحالة الراهنة في منطقة أوروبا الشرقية بمرور الوقت، مما سيؤدي إلى عواقب سيستغرق التغلب عليها أجيالا. ونحذر من الآثار غير المباشرة في جميع أنحاء العالم، ولا سيما بالنسبة للظروف المعيشية لأكثر القطاعات ضعفا في كل بلد، حيث يعاني مئات الملايين من الناس الآن من آثار ارتفاع تكاليف الغذاء والكهرباء والنقل، فضلا عن نقص السلع الأساسية، الناجم عن تعطيل سلاسل التوريد الدولية. ونحذر أيضا من بدء سباق تسلح جديد، يهدد بتحويل الموارد للحرب التي ينبغي استخدامها للتنمية ومكافحة الفقر. إن التوقعات قاتمة، إلا أن العالم يواجه خطرا أكبر. ونشعر بالجزع إزاء القوى التي تحرض على صراع الكتل، مع الوهم الكاذب بانتصار نهائي أحادي، من شأنه أن يثير صراعا عالميا بين القوى النووية، ويدمر البشرية كما نعرفها اليوم. ومن واجبنا الحد من التوترات واستكشاف جميع الخيارات لتسوية النزاعات وحلها سلميا.

ومما يؤسف له أن مشروع القرار A/ES-11/L.4، المعروض علينا اليوم، مثال على تسييس حقوق الإنسان بغية النهوض بجداول الأعمال الوطنية والمصالح الجغرافية السياسية. ويسعى مشروع القرار إلى طرد الاتحاد الروسي من نظام حقوق الإنسان، وهو بلد يشكل جزءا لا غنى عنه من حل الأزمة في منطقة أوروبا الشرقية. وبدون الاتحاد الروسي، لا يمكن أن يكون هناك اتفاق سلام في أوروبا. السلام بدون روسيا هو سراب أيديولوجي، ووهم لأولئك الذين يعتقدون أن الوقت قد

حيث أرسلت ثلاث طائرات تحمل أكثر من ٥٠ طنا من الأدوية والسلع الأساسية.

فيما يتعلق بمشروع القرار A/ES-11/L.4، بشأن تعليق حقوق عضوية الاتحاد الروسي في مجلس حقوق الإنسان، نود الإشارة إلى ما يلي.

بادئ ذي بدء، نرى أن اعتماد مشروع القرار لن يسهم في تسوية الصراع. وفي الوقت الراهن، من المهم للغاية عدم تقويض عملية التفاوض. وفي الحالة الراهنة، من الضروري أن نبذل جميعا جهودا دبلوماسية في جميع المحافل الدولية، بما فيها مجلس حقوق الإنسان، بغية إيجاد سبل لحل المشكلة في أقرب وقت ممكن.

ثانيا، وفقا للفقرة ٨ من مشروع القرار ٢٥١/٦٠، بشأن إنشاء مجلس حقوق الإنسان، يجوز تعليق عضوية مجلس حقوق الإنسان في حالة حدوث انتهاك جسيم ومنهجي لحقوق الإنسان. ولإثبات هذه الحالة، نحتاج أيضا إلى إجراء تحقيق مهني شفاف وغير متحيز. وفي هذا الصدد، نعتقد أن النظر في مشروع قرار اليوم في الجمعية العامة يجب أن يسبقه تحقيق شامل في انتهاكات حقوق الإنسان في أوكرانيا، يجري في إطار الآليات الدولية ذات الصلة. ونعتقد أنه لا يمكن للجمعية العامة أن تنتظر في هذه المسألة إلا بعد تلقيها استنتاجات ملموسة ومعلومات موثوقة.

وفي ضوء ذلك، سيتعين علينا أن نصوت ضد مشروع القرار اليوم.

السيد مونكادا (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية):

إن جمهورية فنزويلا البوليفارية، بوصفها عضوا مؤسسا للأمم المتحدة، ملتزمة بالمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق منظماتنا، فضلا عن قواعد القانون الدولي.

ونعتقد أنه يجب تناول تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها بطريقة عادلة وبناءة، تقوم على الحوار والتعاون، وفقا لمبادئ الحياد والموضوعية والشفافية وعدم الانتقائية وعدم التسييس وعدم المواجهة. ويجب ألا تستغل حقوق الإنسان لمهاجمة الدول ذات السيادة، لأن

ومثل هذه الإجراءات السياسية والأحادية الجانب لا تساعد على حل المشكلة على الإطلاق.

ونحيط علما بالجهود التي يبذلها الاتحاد الروسي لمعالجة الحالة الإنسانية في أوكرانيا وحولها. إن مشروع القرار ليس سوى مثال آخر على نتائج المواجهة السياسية الرامية إلى تشويه صورة دولة عضو على مسرح الأمم المتحدة.

ولهذا السبب، سيصوت وفدي ضد مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/ES-11/L.4.

السيد تخت روانجي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية):
لقد أعربت جمهورية إيران الإسلامية في عدد من المناسبات عن موقفها المبدئي فيما يتعلق بالصراع الدائر في أوكرانيا، بما في ذلك أثناء اعتماد القرارين السابقين للدورة الاستثنائية الطارئة الحادية عشرة للجمعية العامة (القراران دإط-١١/١ وإط-١١/٢).

ويود وفدي أن يشدد مرة أخرى على ضرورة التسوية السلمية للمنازعات وفقا للقانون الدولي والاحترام الكامل من جانب جميع الأطراف للأحكام الراسخة من ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني. ونشدد على وجوب الاحترام الكامل لسيادة جميع الدول وسلامتها الإقليمية وضمان سلامة وأمن جميع المدنيين.

ولا تزال إيران تشعر بقلق عميق إزاء التدهور المستمر للحالة الإنسانية في أوكرانيا وحولها، الأمر الذي أثار انزعاجا كبيرا في المجتمع الدولي. وندعو إلى الوقف الفوري للأعمال العدائية ونشدد على أهمية امتثال جميع الأطراف للقانون الدولي الإنساني. ونكرر دعوتنا إلى وصول المساعدات الإنسانية من دون عوائق إلى جميع مناطق النزاع المسلح في أوكرانيا. ويجب تلبية الاحتياجات الإنسانية للسكان المتضررين على الفور، كما يجب تيسير إيصال الأغذية والأدوية وغيرها من الخدمات الأساسية إلى المحتاجين.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يشجع ويدعم استمرار المفاوضات المباشرة بين روسيا وأوكرانيا إلى أن يعود السلام. وتدعو جمهورية

حان لتحقيق النصر النهائي لقوة أحادية الجانب. وتلك الأيديولوجية تتعارض مع السلام الدولي. وإذا ما اعتمد مشروع القرار هذا، سيؤثر على المفاوضات الجارية بين الطرفين حاليا وسيدفعنا عمدا إلى مرحلة أشد حدة من الصراع، تكون أطول أمدا وأكثر صعوبة في حلها.

وثمة نتيجة مباشرة أخرى لاعتماد مشروع القرار تتمثل في التمزق التاريخي لأفضل أداة أنشئت للدفاع عن حقوق الإنسان في العالم، أي مجلس حقوق الإنسان. وبمجرد فقدان التوازنات القائمة، ستتأثر مصداقيته ودوره وولايته. وسنتسبب في أزمة ثقة منهجية، من شأنها أن تؤثر في نهاية المطاف على الأمم المتحدة بوصفها منظمة عالمية قادرة على إدارة الأزمات الإقليمية والدولية وعلى العمل كأداة حقيقية للسلام.

ولكل الأسباب المذكورة، ترفض جمهورية فنزويلا البوليفارية رفضا قاطعا محاولات تعليق عضوية الاتحاد الروسي كعضو منتخب في مجلس حقوق الإنسان، وتدعو أعضاء المجتمع الدولي المعنيين إلى التصويت ضد مشروع القرار.

السيد سونغ كيم (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): يعرب وفدي عن قلقه العميق إزاء التطورات الراهنة في الحالة السياسية في أوكرانيا. كما يساورنا قلق بالغ لأن بعض البلدان تواصل دفع المواجهة وانعدام الثقة بين الدول الأعضاء بدلا من إعطاء الأولوية لتخفيف حدة التوترات والسعي إلى حل سياسي وسلمي لحل الأزمة الحالية في أوكرانيا.

ونحن نرفض أي مبادرة ذات دوافع سياسية وانعدام الموضوعية والحياد والشفافية. ولم يتم التحقق من الملاحظة الأولية للفظائع التي ارتكبت ضد السكان المدنيين في أوكرانيا، بما في ذلك الصورة ذات الصلة المبلغ عنها لوفيات المدنيين في بوتشا، أو إثباتها استنادا إلى وقائع حقيقية وأدلة موضوعية.

وقبل النظر في مشروع القرار A/ES-11/L.4، المعروف علينا، يجب إجراء تحقيق مستقل. ومن أجل ذلك، يلزم بذل وقت وجهد كبيرين. بيد أن بعض الدول الأعضاء تتصرف وتتحرك برعونة شديدة من أجل تحقيق أهدافها السياسية بتقديم مشروع قرار من هذا القبيل.

إن هذا التحرك الغربي المنسق للتشهير بالاتحاد الروسي لا علاقة له بحقوق الإنسان في أوكرانيا أو في أي مكان آخر، وإنما يندرج في إطار سعي دول غربية لفرض هيمنتها وسيطرتها على العالم، وذلك من خلال محاصرة روسيا ومعاقبتها على سياستها الخارجية المستقلة. فعندما دمرت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها مدينة الرقة السورية وقتلت الآلاف من الأبرياء فيها، لم نر هذا الحشد السياسي والإعلامي الدولي لفضح منتهكي حقوق الإنسان.

إن قرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠، المنشئ لمجلس حقوق الإنسان، أكد على أن جميع حقوق الإنسان عالمية وغير قابلة للتجزئة ومتراصة ومتشابهة، وأنه يتعين معاملة جميع حقوق الإنسان معاملة منصفة وعادلة وعلى قدم المساواة وبالقدر نفسه من الاهتمام.

إلا أن الممارسة العملية التي شهدناها منذ إنشاء هذا المجلس وحتى الآن تثبت تبني بعض الدول الغربية للتسييس والانتقائية والمعايير المزدوجة في التعامل مع قضايا حقوق الإنسان. إذ تركز على حالات دول بعينها بما يخدم أغراضها السياسية، وفي نفس الوقت تغض الطرف عن حالات أخرى تم فيها ارتكاب انتهاكات جسيمة وممنهجة لحقوق الإنسان على مرأى ومسمع العالم أجمع. وما يتعرض له الشعب الفلسطيني على مدى عقود على يد قوات الاحتلال الإسرائيلية أوضح دليل على ذلك.

والمثال الآخر على نفاق تلك الدول هو تجاهلها لحقوق وأمن وسلامة المدنيين، بمن فيهم الأطفال والنساء، في دونباس، الذين تعرضوا لحملة عدائية ممنهجة وقصف مستمر لعدة سنوات. فلماذا لم نشهد مثل هذا التحرك الغربي من أجل حمايتهم والدفاع عن حقوقهم؟ إن تذرّع الساعين وراء هذا التحرك بنص الفقرة الثامنة من قرار إنشاء مجلس حقوق الإنسان يثير قلقاً جدياً حول ماهية القرائن التي تم الاستناد عليها في الحديث عن ارتكاب انتهاكات جسيمة ومنهجية لحقوق الإنسان، وما مدى مصداقية المصادر التي تم الاعتماد عليها، وما هي الآليات الدولية المحايدة التي أكدت وقوع مثل تلك الانتهاكات، وحددت هوية مرتكبيها؟

إيران الإسلامية مرة أخرى إلى تخفيف حدة التوترات في الصراع الحالي وإيجاد حل عاجل ودائم لهذه الأزمة عن طريق الحوار.

ونحن نعتبر نص مشروع القرار المعروض على الجمعية العامة (A/ES-11/L.4) ذا دوافع سياسية، مما يقوض حياد منظمتنا. وتولي حكومة بلدي أهمية كبيرة لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. ومع ذلك، فإننا نعارض استغلال آلية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لأغراض سياسية، مما يتعارض مع مبادئ العالمية وعدم الانتقائية والموضوعية في معالجة قضايا حقوق الإنسان.

وما فتئنا نؤكد دائماً أن حقوق الإنسان ينبغي ألا تقوضها اعتبارات سياسية قصيرة النظر. ونشدد على أن عمل مجلس حقوق الإنسان ينبغي أن يؤدي بطريقة غير تصادية وغير مسببة، وأنه ينبغي عدم تسييس عضوية تلك الهيئة.

ونود أن نؤكد من جديد موقفنا بشأن مركزية مبادئ الموضوعية والحوار والتعاون من أجل حماية وتعزيز جميع حقوق الإنسان، استناداً إلى نهج غير انتقائي وغير مسبب. ونرى أن استغلال الفقرة ٨ من القرار ٢٥١/٦٠ يعمق المواجهة ولا يفسح المجال لحوار بناء بين البلدان.

ولهذه الأسباب، سيصوت وفدي ضد مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/ES-11/L.4.

السيد صباغ (الجمهورية العربية السورية): مرة أخرى، يشهد هذا المنبر الدولي الهام استغلالاً لمسائل حقوق الإنسان لخدمة المصالح السياسية الضيقة لبعض الدول، وخلق حالة من الاستقطاب والتسييس لاستهداف الاتحاد الروسي بذريعة التعامل مع الأوضاع الإنسانية في أوكرانيا.

وفدي يؤكد الحرص على ضمان احترام حقوق الإنسان وأهمية تقديم المساعدة الإنسانية الضرورية لجميع مناطق الأزمات. لكنه، في الوقت نفسه، يرفض أي تسييس للمسائل الإنسانية ويشدد على أهمية اعتماد مبادئ الحياد والموضوعية وعدم التمييز في قضايا حقوق الإنسان.

إن استخدام البند المتعلق بتعليق العضوية في المجلس لن يعزز التوصل إلى حل سلمي ودائم وتفاوضي للنزاع في أوكرانيا. ولن يعزز مناخ التعاون والحوار والتفاهم الذي ينبغي أن يسود في معالجة قضايا حقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك، فمن قلة الاحترام أنه بعد أيام قليلة فقط من اختتام دورة عادية لمجلس حقوق الإنسان، لم تتح لتلك الهيئة حتى الفرصة لإعلان موقفها.

ومنذ بداية عملية التفاوض بشأن إنشاء المجلس الجديد الذي سيتبع لجنة حقوق الإنسان، عارضت كوبا البند المتعلق بتعليق العضوية نظراً للخطر الجسيم المتمثل في أن تستخدمه بلدان محددة تطبق سياسات الكيل بمكيالين والانتقائية والتسييس على قضايا حقوق الإنسان.

ولا يمكن تفعيل هذا البند إلا بتأييد ثلثي الحاضرين والمصوتين؛ ولذلك لا يُحتسب عدد الممتنعين عن التصويت، ولا يوجد حتى حد أدنى محدد لعدد الأصوات اللازمة للموافقة على التعليق.

ولكي يُنتخب بلد ما عضواً في مجلس حقوق الإنسان، فإنه يحتاج إلى أن يحصل، كحد أدنى في اقتراع سري، على تأييد أغلبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، أي ٩٧ صوتاً على الأقل. وهكذا يمكن تعليق حقوق عضو في المجلس بإرادة عدد أقل من الدول التي تمنحه تلك الحقوق.

ويمكن اليوم تعليق عضوية الاتحاد الروسي، الذي انتُخب عضواً في مجلس حقوق الإنسان في عام ٢٠٢٠ بأغلبية ١٥٨ صوتاً، بعدد أقل من الأصوات. ويمكن بسهولة استخدام آلية التعليق هذه، التي ليس لها مثيل في أي هيئة أخرى من هيئات الأمم المتحدة، بطريقة انتقائية. الأمر يتعلق اليوم بروسيا، ولكن غداً يمكن أن يطال التعليق أيًا من بلداننا، وخاصة دول الجنوب التي لا تتحني لمصالح الهيمنة وتدافع بقوة عن استقلالها.

وليس من قبيل المصادفة في المفاوضات بشأن مجلس حقوق الإنسان الجديد أن أكثر المروجين المتحمسين لشروط التعليق كانت الدول المتقدمة النمو التي ثبت ميلها إلى توجيه الاتهامات إلى بلدان الجنوب التي لا تتبع نماذجها المزعومة للديمقراطية، بينما تظل

إن قيام بعض الدول بإطلاق الاتهامات والترويج لها عبر دعاية مضللة، من خلال نشر صور وفيديوهات مجهولة المصدر والمكان ونشرها عبر المصادر المفتوحة، لا يمكن أن يكون أساساً متيناً كي تتخذ الجمعية العامة قراراً بشأنها.

وكما في الحالة السورية، فإن جلسات مجلس الأمن والجمعية العامة يجب أن تسبقها دائماً مسرحيات واستفزازات، وهو ما نشهده الآن في الحالة الأوكرانية، وذلك لتبرير القرارات التي تخطط الدول الغربية والمعادية لاتخاذها باسم شرعيتهم الدولية المزعومة.

إن مشروع القرار A/ES-11/L.4 المعروض أمامنا اليوم ينطوي على حالة خطيرة من العدائية، ومثال واضح على انتهاج سياسة الإقصاء التي لطالما حذرت منها بلدي. فتعليق عضوية الاتحاد الروسي في مجلس حقوق الإنسان سيكون له تأثير سلبي على حالة التوازن فيه، وعلى عالميته وفاعلية دوره. إذ إن هذا التعليق سيعزز هيمنة مجموعة من الدول الغربية على هذا الجهاز المهم، وفرض رؤيتها ومعاييرها في مجال حقوق الإنسان، واستخدامها كأداة للضغط السياسي واستهداف دول بعينها. وإذا كنا أكثر صراحة وشفافية، فإننا نرى في مثل هذه الممارسات تهديداً لوجود منظومة الأمم المتحدة ذاتها.

بناء عليه، وانطلاقاً من موقفه الثابت والراسخ في رفض جميع محاولات تسييس حقوق الإنسان والتلاعب بها، سيصوت وفد بلدي معارضاً مشروع القرار A/ES-11/L.4 قيد النظر. ويحث الوفود الأخرى على التنبيه لمخاطر الانجرار وراء مساعي الصدام والعزل والاستعداد، ويدعو إلى رفض سياسة المعايير المزدوجة، والنأي بمواضيع حقوق الإنسان عن أي اعتبارات سياسية. وإذا أرادت دولنا استمرار وبقاء الأمم المتحدة، فعلينا جميعاً أن نقول "لا" لمثل هذه القرارات.

السيد بيدروسو كويستا (كوبا) (تكلم بالإسبانية): ما فتئت كوبا تدعو دائماً وتعمل لأجل إنشاء مجلس لحقوق الإنسان قادر على التغلب على التحديات التي يواجهها المجتمع الدولي في ذلك المجال، وهي تحديات لا يُستثنى منها أي بلد. ونحن ندافع عن الحاجة إلى الموضوعية والحياد والشفافية في عمل تلك الهيئة ونعتقد أن إجراءاتها وآلياتها ينبغي أن تعمل على أساس معلومات مثبتة ودقيقة.

الشرعية على الانتقائية وإنشاء مجلس لحقوق الإنسان يعمل بشكل متزايد في خدمة بعض البلدان، كما كان الحال مع لجنة حقوق الإنسان التي لم تعد موجودة الآن والتي فقدت مصداقيتها.

ولأسباب المذكورة أعلاه، سيصوت الوفد الكوبي معارضاً لمشروع القرار الوارد في الوثيقة ES-11/L.4.

السيد نيانغ (السنغال) (تكلم بالفرنسية): إن السنغال، شأنها شأن بقية المجتمع الدولي، لا تزال تشعر بقلق بالغ إزاء الخسائر الفادحة للحرب في أوكرانيا التي أدت بالفعل إلى سقوط عدد كبير من القتلى، فضلاً عن ملايين اللاجئين والنازحين.

ويضاف إلى تلك الصورة القاتمة ادعاءات بوقوع انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. وتمثل الحرب فشلاً للإنسانية في جميع الأوقات وفي جميع الأماكن. وتؤيد السنغال السلام في أوكرانيا باسم إنسانية بلا حدود. وتؤيد السنغال أيضاً السلام في أوكرانيا لأن بلداننا ضحايا عرضيون لهذه الأزمة العالمية بسبب عواقبها الخطيرة بشكل خاص على اقتصاداتنا وشعوبنا.

وتؤيد السنغال وقف التصعيد والوقف الفوري للأعمال القتالية في أوكرانيا ومواصلة المفاوضات الرامية إلى التوصل إلى حل سلمي ودائم للأزمة. وقد جاء ذلك في البيان الصحفي الصادر عن فخامة الرئيس ماكي سال في ٢٤ شباط/فبراير، بصفته رئيس الاتحاد الأفريقي، بالاشتراك مع رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، والذي دعا جميع الأطراف إلى

”الاحترام الحتمي للقانون الدولي والسلامة الإقليمية لأوكرانيا وسيادتها“.

وهذا هو أيضاً أساس تأييد السنغال للقرار دإ١١-٢، الصادر عن الدورة الاستثنائية للجمعية العامة في ٢٤ آذار/مارس ٢٠٢٢ بشأن العواقب الإنسانية للحرب في أوكرانيا. وهذا هو أيضاً أساس تصويتنا مؤيدين لقرار مجلس حقوق الإنسان A/HRC/49/1، المؤرخ ٤ آذار/مارس ٢٠٢٢، بشأن حالة حقوق الإنسان في أوكرانيا والذي يغطي على وجه الخصوص إنشاء لجنة تحقيق دولية بشأن ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان في البلد نتيجة للحرب.

متواطئة بصمت في مواجهة الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان في البلدان الغربية.

وبطبيعة الحال، لا يشاطرنا الجميع في هذه القاعة شواغلنا بشأن آلية التعليق، لأنهم يعرفون أن الآخرين هم الذين سيكونون دائماً ضحايا استخدامها الانتقائي.

هل يمكن للجمعية العامة أن تعتمد يوماً ما قراراً بتعليق عضوية الولايات المتحدة في مجلس حقوق الإنسان، على سبيل المثال لا الحصر؟ ونذكر جميعاً أن هذا لم يحدث ولن يحدث أبداً، على الرغم من انتهاكات ذلك البلد الصارخة والواسعة النطاق لحقوق الإنسان نتيجة للغزوات وحروب النهب ضد الدول ذات السيادة على أساس مصالحه الجيوسياسية. فقد تسبب ذلك البلد في مقتل مئات الآلاف من المدنيين، الذين يسمونهم ”أضراراً جانبية“، وملايين المشردين والدمار في جميع أنحاء كوكبنا، ولكن الجمعية العامة لم تعلق قط أيّاً من حقوقه.

ونعلم جميعاً أيضاً أن بند تعليق العضوية لن يُستخدم ضد الدولة التي تفرض على كوبا منذ أكثر من ٦٠ عاماً حصاراً اقتصادياً وتجاريّاً ومالياً إجرامياً يشكل بلا شك أطول انتهاك صارخ وواسع النطاق ومنهجي لحقوق الإنسان لشعب بأكمله ومثالاً حقيقياً للإبادة الجماعية لبلد بأكمله.

ومن المفارقات أن نرى أن البلد الذي عارض إنشاء مجلس حقوق الإنسان وطلب، في هذه القاعة نفسها، إجراء تصويت ضد القرار المنشئ له هو نفس البلد الذي قام الآن بتفعيل أحد أكثر البنود إثارة للجدل، كما فعل في عام ٢٠١١.

وستظل كوبا ثابتة على تحفظاتها بشأن آلية تعليق العضوية في سياق اتخاذ القرار ٢٥١/٦٠ في عام ٢٠٠٦ الذي أنشأ مجلس حقوق الإنسان، والقرار ٢٦٥/٦٥ لعام ٢٠١١ بشأن تعليق حقوق ليبيا. ومن شأن اعتماد مشروع القرار ES-11/L.4، الذي ننظر فيه اليوم، أن يشكل سابقة إضافية خطيرة، لا سيما بالنسبة لبلدان الجنوب.

فلا يكفي بالنسبة لهم فرض قرارات خاصة ببلدان محددة وولايات انتقائية؛ بل إنهم يريدون الآن أن يتخذوا خطوة جديدة نحو إضفاء

معالجة الأزمة الإنسانية التي نتجت عن العمليات العسكرية الجارية، ويجب أن يكون هناك فتح عاجل للممرات الإنسانية وتقديم المعونة للسكان المدنيين الذين يتحملون، كالعادة، وطأة المعاناة عندما تتدلع المواجهة العنيفة.

ويجب على جميع أطراف النزاع أن تمتثل للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك اتفاقيات جنيف، ويجب أن تحترم سيادة جميع الدول الأعضاء وسلامتها الإقليمية، متشياً مع ميثاق الأمم المتحدة.

في ٤ آذار/مارس ٢٠٢٢، اتخذ مجلس حقوق الإنسان القرار A/HRC/49/1 الذي يأذن بإنشاء لجنة تحقيق دولية للتحقيق في جميع الانتهاكات والتجاوزات المزعومة لحقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي وما يتصل بها من جرائم في أوكرانيا. ولم تبدأ اللجنة عملها بعد ونحن ننتظر نتائجها بشأن الادعاءات المتعلقة بالانتهاكات والتجاوزات الجسيمة لحقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني.

وتعتقد جنوب أفريقيا اعتقاداً راسخاً أن تقديم مشروع القرار ES-11/L.4، الذي سننظر فيه اليوم، سابق لأوانه ويحكم مسبقاً على نتائج لجنة التحقيق. ويجب أن نسمح للجنة بأن تضطلع على وجه السرعة بولايتها وأن تقدم تقريراً إلى مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة عن نتائجها.

ومن الضروري أيضاً أن تسمح جميع أطراف النزاع للجنة بأداء واجباتها دون أي عائق أو تدخل.

ونذكر بأن القرار ٢٠١/٦٠، الذي يشكل أساس مشروع القرار المعروض علينا والذي أنشأ مجلس حقوق الإنسان، يسلّم أيضاً، في جملة أمور، بما يلي:

”بأهمية الالتزام، عند النظر في قضايا حقوق الإنسان، بمبادئ العالمية والموضوعية واللائقائية، والقضاء على أسلوب المعايير المزدوجة والتسييس.“

ومما يؤسف له أن مشروع القرار الذي ننظر فيه اليوم سيزيد من انقسام الدول - والجمعية العامة في حد ذاتها - واستقطابها بشأن

ونعتقد أن نشر استنتاجات تلك اللجنة هو الذي سيعطينا نظرة شاملة عن طبيعة ومدى الانتهاكات المزعومة. ولذلك، فإن هذا الرأي الكامل سيوفر لنا النطاق الدقيق للجزاءات التي يتعين النظر فيها.

بيد أن مشروع القرار ES-11/L.4 يبتّ في تدابير الجزاءات قبل أن تستخلص لجنة التحقيق التي أنشأناها استنتاجاتها ويستيق بذلك العمل المتوقع قيامها بها.

ومع أخذ كل تلك الاعتبارات في الحسبان، ستمتتع السنغال عن التصويت على مشروع القرار لكي تظل متوافقة مع قرار مجلس حقوق الإنسان المؤرخ ٤ آذار/مارس ٢٠٢٢ الذي ينشئ لجنة تحقيق دولية في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان في أوكرانيا.

السيد مابونغو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): تشعر جنوب أفريقيا بالقلق إزاء استمرار النزاع في أوكرانيا، والخسائر في الأرواح، وتدهور الحالة الإنسانية. ونكرر الإعراب عن رأيها بأنه يجب وقف للأعمال القتالية على وجه الاستعجال، وهو ما سيكون الخطوة الأولى في استجابة شاملة للأزمة الإنسانية.

وتتشدد جنوب أفريقيا مرة أخرى على أن الحوار والوساطة والدبلوماسية هي السبل الوحيد لإنهاء النزاع الحالي. وتنتهي الحروب عندما تبدأ الحوارات، وتستمر الحروب عندما لا يكون هناك حوار.

وفي ذلك الصدد، نرحب بالجهود التي تبذلها أوكرانيا وروسيا لإجراء محادثات دون شروط مسبقة. وتعرب جنوب أفريقيا عن أملها في أن يستخدم الطرفان الدبلوماسية لتهدئة الحالة في أوكرانيا، مما يؤدي إلى حالة سياسية وأمنية دائمة. ونرى أن جميع الأطراف لديها الكثير لتكسبه من التوصل إلى نتيجة عن طريق التفاوض والكثير لتخسره من النزاعات العنيفة وغير الضرورية.

ولذلك، يجب على الجمعية العامة أن تشجع الوساطة والحوار وأن تعتمد نتائج بناءة تفضي إلى تلك الغاية.

يساور جنوب أفريقيا بالغ القلق إزاء التقارير التي تفيد بوقوع إصابات بين المدنيين في أوكرانيا. ولا يمكننا، بوصفنا المجتمع الدولي، أن نكون غير مباليين بقتل المدنيين ومعاناتهم. فلا بد من

في ماضي ليس بالبعيد. هذا وتؤكد مصر في ذلك السياق رفضها الكامل في ذات الوقت لأي انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وخرق التزامات الدول القانونية في هذا الصدد، وترى ضرورة مواجهة مثل هذه الخروقات الجسيمة بشكل حاسم وفقاً للآليات الأممية التي تكفل التصدي لتلك الأعمال المشينة، واتخاذ القرار الملائم لمواجهتها.

بناء على هذه الدفوع والاعتبارات التي تم عرضها، لا ترى مصر وجاهة لطرح مشروع القرار A/ES-11/L.4 وتتحسب لآثاره.

السيد كوستا فيليو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): نشعر بقلق بالغ إزاء الادعاءات بوقوع انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني في أوكرانيا، بما في ذلك التقارير الأخيرة الواردة من منطقة بوتشا. إن صور العنف الشديد المرتكب ضد المدنيين والعدد الكبير من الوفيات، وكثير منهم يحملون علامات التعذيب وسوء المعاملة، تبعث على بالغ القلق. ونعرب عن عميق تعاطفنا مع جميع الضحايا وأسراهم. وفي الشهر الماضي، أنشأ مجلس حقوق الإنسان لجنة تحقيق مكلفة بإثبات الحقائق والظروف التي قد ترقى إلى مستوى انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان والقانون الإنساني في أوكرانيا. وندعو جميع الأطراف إلى التعاون مع هذه اللجنة حتى تتمكن من الوفاء بولايتها وتزويدنا بمعلومات دقيقة وغير متحيزة عن الحالة على أرض الواقع.

لقد قررت البرازيل الامتناع عن التصويت على مشروع القرار A/ES-11/L.4 اليوم، لأنها تعتقد أنه ينبغي السماح للجنة التحقيق بإكمال تحقيقها المستقل حتى يمكن التأكد من مسؤولياتها. وعندئذ ستكون الجمعية العامة في وضع يمكنها من تقييم الحالة على نحو أفضل واتخاذ قرار مسؤول ومستدير بشأن وضع روسيا في مجلس حقوق الإنسان.

ويجب علينا أن نتجنب بأي ثمن تكرار أخطاء لجنة حقوق الإنسان القديمة، ولا سيما فيما يتعلق بالتسييس والمعايير المزدوجة والانتقائية، التي كانت العيب الرئيسي في نظام حقوق الإنسان السابق وموضوع انتقاد لعمله له ما يبرره. وينبغي لمجلس حقوق الإنسان أن يسترشد بحتمية الحوار الشامل بوصفه الأداة الرئيسية للتعاون والحلول المستدامة والسلام.

هذه المسألة، دون اتباع الإجراءات القانونية الواجبة. وترى جنوب أفريقيا أننا يجب أن نكون متسقين وغير انتقائيين عند النظر في تعليق عضوية عضو في مجلس حقوق الإنسان، لأن ذلك من شأنه أن يقوض مصداقية الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان. ولهذه الأسباب، ستمتنع جنوب أفريقيا عن التصويت على مشروع القرار A/ES-11/L.4.

السيد محمود (مصر): إن مصر لا تنتظر إلى مشروع القرار (A/ES-11/L.4) المطروح باعتباره متصلاً بأزمة أوكرانيا أو مبدأ عدم جواز اللجوء إلى القوة المسلحة أو المساس بسيادة الدول، وإنما باعتباره مرتبطاً بالتوجه نحو تسييس أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة. وإن الموقف المصري المبدئي والثابت إنما يرفض هذا التوجه لما ينطوي عليه من إهدار للغرض الذي أنشئت من أجله المنظمة ووكالاتها وأجهزتها، وما يقود إليه ذلك من دحض لمصداقيتها وللعمل الدولي المتعدد الأطراف.

وتعتبر مصر أن ما نحن بصدد اليوم - اتصالاً بطرح مشروع القرار A/ES-11/L.4 - يمثل منعطفاً خطيراً في مسار منظمة الأمم المتحدة على مدى عمرها. إن احترام المنظمة لميثاقها وقواعدها وإجراءاتها ونظام عملها قد عزز من اعتماد المجتمع الدولي عليها من أجل ترسيخ منظومة العمل الدولي، استناداً إلى قواعد وآليات يُحتكم إليها لحسن إدارة العلاقات الدولية والحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وهو ما يُعد مهدهاً الآن.

إن مشروع القرار المطروح إنما يعدّ إهداراً لآليات المنظمة التي طالما كانت محل ثقة أعضاء المجتمع الدولي، ومؤشراً ينذر ببدء اهتزاز مصداقية الأمم المتحدة وآلياتها، وهو الأمر الذي سيكون له تداعيات بالغة الأثر السلبي على قدرتها على الاضطلاع بمسؤولياتها وفقاً لميثاقها، وما استقر من عمل بشأنه على مدى ٧٥ عاماً.

تعرب مصر عن عدم ارتياحها البالغ إزاء استمرار المعايير المزدوجة والكيل بأكثر من مكيال، فكم من المرات تم الاكتفاء بقرارات أقل حسماً وأكثر تساهلاً إزاء انتهاكات لحقوق الإنسان واضحة

ويؤسفنا أن نرى أن النزاع قد تسبب في وقوع إصابات بين المدنيين وتشريد جماعي، وأن الجزاءات العشوائية الشاملة التي لا تتم عن غاية منشودة قد جلبت آثاراً سلبية خطيرة بالنسبة للتعافي بعد الجائحة، وخلقت مشاكل جديدة ومعقدة، وسببت نكسة في المكاسب الإنمائية التي تحققت بشق الأنفس، وجعلت تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ أصعب. ويتعين على الناس في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في البلدان النامية، أن يتحملوا عبء ارتفاع أسعار النفط والمواد الغذائية. وقد أصبحت الحياة وسط الجائحة أصعب، خاصة بالنسبة للنساء والأطفال، الذين يتعذر حماية حقوقهم بشكل متزايد. والبلدان النامية ليست أطرافاً في النزاع، ولكنها مجبرة على التورط في هذه المنافسة الجيوسياسية والسجال الكبير بين القوى، وهو وضع غير عادل.

وبعضفرادى البلدان، رغم تشدقها بالسلام، مهووسة بخلق المواجهات بين الكتل، بما في ذلك إثارة التوترات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وهذه المدمرة للذات، وإن كانت أنانية في نفس الوقت، خطيرة جداً ومقلقة، وينبغي رفضها بحزم.

وما فتئت الصين تدعو إلى تعزيز حقوق الإنسان من خلال الحوار والتعاون البناءين على أساس المساواة والاحترام المتبادل. وفي الوقت نفسه، نعارض بشدة تسييس قضايا حقوق الإنسان أو استخدامها كأدوات، ونرفض النهج الانتقائية والتصادمية والمعايير المزدوجة فيما يتعلق بقضايا حقوق الإنسان، ونعارض ممارسة الضغط على البلدان الأخرى باسم حقوق الإنسان. وهذه أيضاً مبادئ مهمة منصوص عليها في قرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠، المنشئ لمجلس حقوق الإنسان.

ومشروع القرار المعروض علينا اليوم (A/ES-11/L.4) سيحرم بلداً من عضويته المشروعة في مجلس حقوق الإنسان. ويجب التعامل مع هذه المسألة المهمة بأقصى قدر من اللياقة والهدوء والموضوعية والتعقل، استناداً إلى الوقائع والحقيقة. بيد أن مشروع القرار الحالي لم تتم صياغته بطريقة بأسلوب مفتوح وشفاف، كما أنه لم يتبع تقليد إجراء المشاورات مع جميع الأعضاء للاستماع إلى أوسع نطاق من الآراء. وفي ظل هذه الظروف، فإن هذه الخطوة المتسارعة التي اتخذتها

والبرازيل ملتزمة التزاماً كاملاً بإيجاد سبل لتحقيق وقف فوري للأعمال القتالية، وتشجيع إجراء حوار حقيقي يفضي إلى حل سلمي ومستدام، وضمان احترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني، وحماية المدنيين، والدعوة إلى السلام. وهذه أهداف ينبغي أن توحدنا بدلاً من أن تفرقنا. ولا بديل عن حل تفاوضي ونهج بناء ومتوازن يهدف إلى الحفاظ على مساحات الحوار.

السيد جانغ جون (الصين) (تكلم بالصينية): فيما يتعلق بالمسألة الأوكرانية، ما فتئت الصين تؤمن بأنه ينبغي احترام سيادة جميع البلدان وسلامتها الإقليمية، بما فيها أوكرانيا، وأنه ينبغي التمسك بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وأنه ينبغي أخذ الشواغل الأمنية المشروعة لجميع البلدان على محمل الجد، وأنه ينبغي دعم جميع الجهود المؤدية إلى تسوية سلمية للأزمة. إن وضع حدٍّ مبكر للقتال هو التوقع الملح للمجتمع الدولي. وهو أيضاً ما تسعى الصين إلى تحقيقه. وتدعم الصين جميع المبادرات والتدابير التي من شأنها أن تساعد في تخفيف حدة الأزمة الإنسانية في أوكرانيا. وتدعو الأطراف المعنية إلى احترام القانون الدولي الإنساني، واتخاذ إجراءات ملموسة لضمان سلامة المدنيين، وحماية الحقوق الأساسية والاحتياجات الإنسانية للنساء والأطفال وغيرهم من الفئات الضعيفة.

إن التقارير والصور المتعلقة بوفيات المدنيين في بوتشا تبث على القلق. ويجب التحقق من الظروف ذات الصلة والأسباب المحددة للحوادث والتأكد منها. وينبغي أن تستند أي اتهامات إلى الحقائق. وقبل أن تتضح الصورة الكاملة، ينبغي لجميع الأطراف أن تمارس ضبط النفس وأن تتجنب الاتهامات التي لا أساس لها من الصحة.

والحوار والتفاوض هما السبيل الوحيد للخروج من الأزمة الأوكرانية. وما فتئت الصين تعتقد أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يظل عقلانياً، وأن يعزز الوحدة، وأن يفعل المزيد لتيسير الحوار والتفاوض والتسوية السياسية. وينبغي ألا يضع عقبات أو يزيد من المقاومة، ناهيك عن صب الزيت على النار لمقاومة المواجهات.

الدولي الإنساني نتيجة للعدوان الروسي في أوكرانيا. وبالمثل، تتابع المكسيك عن كثب عملية التحقيق التي تجريها المحكمة الجنائية الدولية في الجرائم الدولية المزعومة المرتكبة في أوكرانيا، وتؤيد بقوة العمل الذي يضطلع به المدعي العام للمحكمة في محاولة لتوضيح الحقائق. وكذلك نولي اهتماما وثيقا لتطور القضية المعروضة على محكمة العدل الدولية، ونكرر تأكيد دعوة المحكمة إلى الامتثال لأمرها المؤقت الصادر مؤخرا بالوقف الفوري للأعمال القتالية. ومع أن هذه العمليات الجارية هي عمليات قضائية وشبه قضائية، فإنها لم تثبت بعد قانونا في الحالات قيد النظر. ويجب أن نحافظ على الاتساق ون تدعم هذه العمليات إلى أن يتم التوصل إلى قرارات النهائية، ويجب أن ندرس الاستنتاجات بدقة.

وعضوية روسيا أو عدم عضويتها في مجلس حقوق الإنسان ليست عاملا يفرض عليها الالتزامات بموجب القانون الدولي أو يعفيها منها. وينبغي أن ينصب التركيز على تقديم المسؤولين عن تلك الجرائم إلى العدالة - وليس على تعليق عضوية دولة ما في هيئة فرعية تابعة للجمعية العامة، التي تخضع جميع الدول الأعضاء لمساءلتها من دون استثناء، بموجب نفس القواعد ووفقا لنفس المعايير.

وتؤيد المكسيك المساءلة المنتظمة على نطاق منظومة الأمم المتحدة. نعم، نحن بحاجة إلى المزيد من الشفافية، ولكن لكي يتحقق ذلك، نحتاج أيضا إلى المزيد من التعاون والمزيد من الحوار والممارسات الفضلى. والهياكل المتعددة الأطراف تتعزز من خلال الإدماج وليس الاستبعاد. أما الاستبعاد أو التعليق، فليس حلا. وستتعزيز تعددية الأطراف بقدر ثباتها في رسالتها لتحقيق الشمولية.

وتدين القرارات السابقة للجمعية العامة، التي انضمنا إليها بقناعة تامة، الغزو الروسي، وتدعو إلى وقف الأعمال القتالية بشكل لا لبس فيه، وتبحث على كفاية إيصال المساعدات الإنسانية من دون قيود، وتدعو إلى إيجاد حل دبلوماسي للنزاع (القرارات دإط-١١/١ و دإط-٢/١١). ومنذ بداية النزاع، أعلنت المكسيك صراحة موقفها من العدوان العسكري الروسي على أوكرانيا من خلال بياناتها في مجلس الأمن والجمعية العامة، وكذلك في تصويتها في كلتا الهيئتين.

الجمعية العامة، والتي تجبر البلدان على اختيار أحد الجانبين، ستؤدي إلى تفاقم الانقسام بين الدول الأعضاء وتصعيد المواجهة بين الأطراف المعنية. إنه مثل صب الزيت على النار، وهو ما لا يفضي إلى خفض تصعيد النزاعات، ولا يؤدي بأي حال من الأحوال إلى دفع محادثات السلام قدما.

إن التعامل مع عضوية مجلس حقوق الإنسان بهذه الطريقة سيشكل سابقة جديدة خطيرة، وسيزيد من حدة المواجهة في ميدان حقوق الإنسان، وسيكون له أثر سلبي أكبر على نظام حوكمة الأمم المتحدة، ويتمخض عن عواقب وخيمة. ولذلك فإن الصين مضطرة إلى التصويت معارضة مشروع القرار A/ES-11/L.4.

وتدعو الصين جميع الأطراف إلى التكاثر والسير في نفس الاتجاه من أجل تهيئة فرص للسلام وفتح باب التفاوض. وستواصل الصين الحفاظ على موقف موضوعي ومحاييد والاضطلاع بدورها المسؤول والبناء في هذا الصدد.

السيد دي لا فوينتي راميرس (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): لقد أكدت المكسيك بوضوح وبقوة إدانتها للغزو الروسي لأوكرانيا بوصفه انتهاكا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الدستورية لسياساتها الخارجية. كما أعربنا عن إدانتنا للهجمات ضد السكان المدنيين والبنى التحتية الخاصة بهم. وطالبنا باتخاذ جميع التدابير التي تيسر إتاحة المساعدة الإنسانية، وانضممنا إلى الأصوات الداعية إلى الوقف الفوري للأعمال العدائية.

وقد كشفت لنا التقارير الواردة مؤخرا عن الحالة في أوكرانيا أننا نواجه احتمال ارتكاب انتهاكات خطيرة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. ولذلك أيدت المكسيك تأييدا قاطعا دعوة الأمين العام إلى إجراء تحقيقات نزيهة لتحديد المسؤولين عنها ومساءلتهم مساءلة فعالة.

وقد أيد بلدي أيضا اتخاذ قرار مجلس حقوق الإنسان ١/٤٩ بإنشاء لجنة تحقيق مستقلة للتحقيق في جميع التجاوزات والانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان وكل الأفعال التي قد تنتافي مع القانون

الإنسان، فإننا نتحدث عن دولة تنتهك حقوق الإنسان على أرض ذات سيادة لدولة ثالثة - أوكرانيا - وهذا نتيجة لعدوان واحتلال غير مقبولين ينتهكان القانون الدولي. ولذلك سيصوت وفدنا لصالح مشروع القرار A/ES-11/L.4، الذي يعلق عضوية روسيا في مجلس حقوق الإنسان. تكرر شيلي دعوتها جميع الأطراف إلى مواصلة المفاوضات وتحت على إيجاد حل فوري وسلمي للنزاع بين روسيا وأوكرانيا من خلال الحوار السياسي والمفاوضات والوساطة والوسائل السلمية الأخرى وفقا للقانون الدولي.

السيد ريباكوف (بيلاروس) (تكلم بالروسية): تعارض بيلاروس بشكل قاطع مشروع القرار A/ES-11/L.4، الذي يجري النظر فيه.

إن تقديم مشروع القرار هذا تحركه مصالح سياسية ضيقة تهدف إلى شيطنة الاتحاد الروسي ومحاولة عزله عن المنظمات الدولية. وتؤدي هذه الأفكار إلى الإخلال بتوازن نظام التعاون الدولي برمته، الذي يستند إلى ميثاق الأمم المتحدة، ويمكن أن تكون له عواقب سلبية طويلة الأجل، بل ويمكن أن تؤدي إلى انهيار الأمم المتحدة.

من حيث الجوهر، يسهم اقتراح اليوم باستبعاد روسيا إسهاما مباشرا في تدمير مجلس حقوق الإنسان نفسه وتوطيد انهيار نظام حقوق الإنسان تحت رعاية الأمم المتحدة، وهو ما انعكس بالفعل في الارتقاع الهائل في الأسابيع الأخيرة في المواقف العنصرية وكرهية الأجانب وغير ذلك من أشكال التمييز القائمة على أساس اللغة أو الثقافة أو الدين أو غيرها من الخصائص التي نراها في الدول الغربية. ومن المهم ألا نركز على مهام قصيرة الأجل تحركها العواطف، بل أن نفكر في الآفاق الطويلة الأجل لحل النزاعات والنظام العالمي في مرحلة ما بعد النزاع.

إن مشروع القرار المقترح، على غرار المحاولات الأخرى لتقييد مشاركة روسيا في المنظمات الدولية، لن يخلق في الإسهام في تسوية الحالة في أوكرانيا فحسب، بل سيزيد من المخاطر التي تهدد المفاوضات السلمية المحتملة، والتي أود أن أشير إلى أن جمهورية بيلاروس ورئيسها شخصيا، ألكسندر لوكاشينكو، قد بادرا بها قبل شهر.

وفي ضوء ما تقدم، ستمتتع المكسيك عن تأييد مشروع القرار A/ES-11/L.4، الذي يسعى إلى تعليق حقوق روسيا كعضو في مجلس حقوق الإنسان. والمكسيك مقتنعة بأنه حتى في الوقت الذي لا تزال فيه الحرب مستمرة، ينبغي الحفاظ على جميع قنوات الحوار مع سلطات الاتحاد الروسي، ليس فقط لكي تتعاون مع مجموعة الآليات التي تشكل النظام العالمي لحماية حقوق الإنسان، ولكن أيضا للإصرار على الحاجة الملحة إلى إيجاد حل دبلوماسي يعيد السلام إلى أوكرانيا من خلال الحوار.

السيد رويدياس بيريس (شيلي) (تكلم بالإسبانية): اسمحوا لي أن أبدأ بالترحم على أرواح ضحايا الحرب الوحشية الدائرة في أوكرانيا بسبب غزو انتهك قواعد القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي وميثاق الأمم المتحدة. لقد تأثرنا بالصور المأساوية الواردة من بوتشا والتي رأيناها في منازلنا في نهاية الأسبوع الماضي. تدين شيلي مرة أخرى غزو أوكرانيا.

القرار الذي سنتخذه اليوم هو قرار كان بلدي يتمنى ألا يضطر أبدا إلى اتخاذه. يعتقد بلدي، وهو مؤيد قوي لتعددية الأطراف، أنه ينبغي حل النزاعات بين الدول داخل الهيئات المختصة ووفقا للمعايير القائمة. فالنظام المتعدد الأطراف هو موطن للجميع. بيد أن العضوية في مجلس حقوق الإنسان تنطوي على متطلبات معينة، وهي الالتزام بالسلوك المتسق مع تعزيز وحماية حقوق الإنسان في كل مكان وزمان. وكان هذا هو قرار الدول الأعضاء من خلال اتخاذه القرار ٢٥١/٦٠، الذي ينص في الفقرة ٩ منه على أنه يجب على أعضاء مجلس حقوق الإنسان التمسك بأسمى المعايير في تعزيز وحماية حقوق الإنسان. والقرار نفسه، في الفقرة ٨، يعهد إلى الجمعية العامة بمسؤولية تعليق حقوق العضوية في المجلس لأي عضو في المجلس لا يمتثل لتلك المعايير الصارمة لحماية وتعزيز حقوق الإنسان.

إن مسؤوليتنا هي تجاه حقوق الإنسان، وليست تجاه بلد معين - فهي ليست تجاه روسيا أو أوكرانيا. وفي الحالة التي نتكلم عنها اليوم، فيما يخص تعليق عضوية الاتحاد الروسي في مجلس حقوق

الديمقراطية، جمهورية مولدوفا، جورجيا، الدانمرك، دومينيكا، رومانيا، ساموا، سان مارينو، سانت لوسيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، سويسرا، سيراليون، سيشيل، شيلي، صربيا، غرينادا، غواتيمالا، فرنسا، الفلبين، فنلندا، فيجي، قبرص، كرواتيا، كندا، كوت ديفوار، كوستاريكا، كولومبيا، كيريباس، لايتيا، لكسمبرغ، ليبيريا، ليبيا، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطة، مقدونيا الشمالية، ملاوي، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موريشيوس، موناكو، ميانمار، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، ناورو، النرويج، النمسا، نيوزيلندا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان

المعارضون:

الاتحاد الروسي، إثيوبيا، إريتريا، أوزبكستان، إيران (جمهورية - الإسلامية)، بروندي، بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، بيلاروس، الجزائر، جمهورية أفريقيا الوسطى، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، زمبابوي، الصين، طاجيكستان، غابون، فييت نام، قيرغيزستان، كازاخستان، كوبا، الكونغو، مالي، نيكاراغوا

الممتنعون عن التصويت:

الأردن، إيسواتيني، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، أنغولا، أوغندا، باكستان، البحرين، البرازيل، بربادوس، بروني دار السلام، بليز، بنغلاديش، بوتان، بوتسوانا، تايلند، ترينيداد وتوباغو، توغو، تونس، جمهورية تنزانيا المتحدة، جنوب أفريقيا، جنوب السودان، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت كيتس ونيفس، سري لانكا، السلفادور، سنغافورة، السنغال، السودان، سورينام، العراق، عمان، غامبيا، غانا، غيانا، غينيا - بيساو، فانواتو، قطر، كابو فيردى، الكاميرون، كمبوديا، الكويت، كينيا، ليسوتو، ماليزيا، مدغشقر، مصر، المكسيك، ملديف، المملكة العربية السعودية، منغوليا، موزامبيق، ناميبيا، نيبال، النيجر، نيجيريا، الهند، اليمن

إننا نهيب بالجمعية العامة أن تفكر مليا في ذلك وأن تصوت ضد مشروع القرار قيد النظر.

الرئيس بالنياية (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في سياق تحليل التصويت قبل التصويت.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/ES-11/L.4، المعنون "تعليق حقوق الاتحاد الروسي في عضوية مجلس حقوق الإنسان".

عملا بالقرار ٢٥١/٦٠ المؤرخ ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٦، يجوز للجمعية العامة، بأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين والمصوتين، أن تعلق حقوق العضوية في المجلس لأي عضو في المجلس يرتكب انتهاكات جسيمة ومنهجية لحقوق الإنسان.

ولعلم الأعضاء، تم إغلاق باب تقديم مشروع القرار إلكترونيا.

أعطي الكلمة الآن لممثلة الأمانة العامة.

السيدة دي ميراندا (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، وبالإضافة إلى الوفود الواردة أسماؤها في الوثيقة، انضمت البلدان التالية أيضا إلى مقدمي مشروع القرار A/ES-11/L.4: تونغ، سان مارينو، غواتيمالا، كوستاريكا، ميانمار.

الرئيس بالنياية (تكلم بالإنكليزية): طُلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

الأرجنتين، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، إسرائيل، إكوادور، ألبانيا، ألمانيا، أنتيغوا وبربودا، أندورا، أوروغواي، أوكرانيا، أيرلندا، آيسلندا، إيطاليا، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بالاو، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بنما، البوسنة والهرسك، بولندا، بيرو، تركيا، تشاد، توفالو، تونغ، تيمور - ليشتي، جامايكا، الجبل الأسود، جزر البهاما، جزر القمر، جزر مارشال، الجمهورية التشيكية، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، جمهورية الكونغو

السيد نونيس (تيمور - ليشتي) (تكلم بالإنكليزية): أود بداية أن أشكر رئيس الجمعية العامة على عقد جلسة اليوم.

إن الموقف الذي اتخذناه اليوم بالتصويت مؤيد للقرار دإط-٣/١١ المعارض علينا جميعا دليل على تضامننا القوي مع شعب أوكرانيا، ولا سيما ضحايا هذه الحرب، الذين أجبروا على البحث عن مأوى وفروا عبر حدود البلد، فضلا عن فقدان منازلهم وسبل عيشهم وأفراد أسرهم ومن فقدوا أرواحهم ودعواتنا وصلواتنا من أجلهم جميعا ومن أجل أسرهم وأصدقائهم.

ويُظهر تصويتنا اليوم موقفنا الواضح المتمثل في التمسك بقيم حقوق الإنسان في جميع الظروف وجميع الحالات، فقد علمتنا الفترة المظلمة من تاريخنا ما يكفي عن التكلفة الباهظة لوقوعنا ضحايا للحرب. وندعو إلى وقف فعال لإطلاق النار في أوكرانيا ونحث أطراف النزاع على مواصلة الحوار والمفاوضات لوقف الحرب وتجنب المزيد من التصعيد الكارثي المحتمل. ونشيد بجهود الذين يسروا محادثات السلام بين أطراف النزاع وندعو إلى اتخاذ المزيد من المبادرات الدبلوماسية للمساعدة في إيجاد حل سلمي يلائم الجميع.

ويجب على جميع الأطراف أن تكفل سلامة جميع المدنيين وحمايتهم. ويحدونا الأمل في أن يعاد إحلال السلام فورا ويستأنف الجميع العمل من أجل مستقبل صحي ومزدهر ومستدام.

السيدة آل ثاني (قطر): امتنع وفد بلدي عن التصويت على مشروع القرار دإط-٣/١١ الذي اعتُمد للتو في هذه الجلسة من الدورة الاستثنائية الطارئة للجمعية العامة. وأود أن أدلي بالتالي لتوضيح موقف دولة قطر.

لقد أعربت دولة قطر عن موقفها تجاه الحالة في أوكرانيا، المستند إلى التزامها الثابت بالمبادئ الراسخة للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك عدم جواز استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية وتسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول والالتزام بسيادة الدول واستقلالها وسلامتها الإقليمية.

اعتمد مشروع القرار A/ES-11/L.4 بأغلبية ٩٣ صوتا مقابل ٢٤ صوتا، مع امتناع ٥٨ عضوا عن التصويت (القرار دإط-٣/١١).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين تعليلا للتصويت بعد التصويت، أود أن أذكر الوفود بأن تعليقات التصويت تقتصر مدتها على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد تيرومورتى (الهند) (تكلم بالإنكليزية): امتنعت الهند عن التصويت على القرار دإط-٣/١١، الذي اتخذته الجمعية العامة اليوم. وفعلنا ذلك لأسباب تتعلق بالمضمون وبالعملية على حد سواء.

وتدافع الهند عن السلام والحوار والدبلوماسية منذ بداية النزاع الأوكراني. ونرى أنه لا يمكن التوصل إلى حل عن طريق سفك الدماء أو على حساب أرواح الأبرياء. وإذا كانت الهند قد اختارت أي جانب، فقد اختارت جانب السلام والوقف الفوري للعنف.

ولا تزال الهند تشعر بقلق عميق إزاء تفاقم الحالة ونكرر دعوتنا إلى إنهاء الأعمال العدائية. فعندما تكون أرواح الأبرياء معرضة للخطر، يجب أن تكون الغلبة للمساعي الدبلوماسية باعتبارها الخيار العملي الوحيد. وتبعث التقارير الأخيرة عن قتل المدنيين في بوتشا على القلق البالغ. وقد أعربنا عن إدانتنا القاطعة لعمليات القتل تلك ونؤيد الدعوة إلى إجراء تحقيق مستقل. ويمتد تأثير الأزمة إلى خارج المنطقة في ظل تزايد تكاليف الغذاء والطاقة، لا سيما بالنسبة للعديد من البلدان النامية. ومن مصلحتنا الجماعية أن نعمل بشكل بنّاء، داخل الأمم المتحدة وخارجها على حد سواء، من أجل السعي إلى إيجاد حل مبكر للنزاع.

والهند في طليعة جهود حماية حقوق الإنسان، منذ صياغة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ونعتقد اعتقادا راسخا أن جميع القرارات ينبغي اتخاذها في ظل احترام كامل للإجراءات القانونية الواجبة، لأن جميع سياساتنا وهاكلنا الديمقراطية تأمرنا بأن نفعل ذلك. وينطبق ذلك أيضا على المنظمات الدولية، لا سيما الأمم المتحدة.

والتجاوزات الجسيمة والممنهجة لحقوق الإنسان. ويساورنا قلق بالغ إزاء التقارير والانتهاكات الأخيرة بشأن وقوع انتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ونرى أن هذه الادعاءات الخطيرة يجب أن تؤخذ على محمل الجد. ويجب دعمها بأدلة دامغة والتحقق منها بواسطة آلية تحقيق مستقلة تابعة للأمم المتحدة، من قبيل لجنة تحقيق دولية مستقلة تابعة لمجلس حقوق الإنسان.

وقد صوت وفد بلدي معارضا للقرار دإط-٣/١١ لأننا نرى أن التقارير التي تفيد بوقوع انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان وانتهاكات للقانون الدولي الإنساني يجب التحقق منها باستخدام آلية تقييم موثوقة ومحايدة وغير متحيزة ومستقلة قبل اتخاذ أي إجراء. ويساور جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية القلق إزاء الفكرة القائلة بأن أي دولة عضو في مجلس حقوق الإنسان يمكن أن تخضع لتعليق عضويتها وغيره من التدابير العقابية دون اتباع الإجراءات القانونية الواجبة للتحقيق أو التحقق. وبما أن هذه المسألة ذات أهمية قصوى لجميع أعضاء الأمم المتحدة، فإننا نرى أيضا أنه ينبغي اعتماد جميع مشاريع قرارات الجمعية العامة بتوافق الآراء، مما يعكس روح المساواة والتضامن بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

وفي الختام، يرى وفد بلدي أن هناك حاجة ماسة إلى مزيد من التوضيح، من خلال آلية مستقلة تقبلها وتدعمها جميع الدول الأعضاء، قبل استخلاص النتائج وإصدار الأحكام. ولا نزال نأمل أن تتمثل المهمة الأكثر إلحاحا الآن في تهيئة بيئة مواتية للتوصل إلى حل سلمي للنزاع واتفاق فوري لوقف إطلاق النار يؤدى في نهاية المطاف إلى وقف تام للأعمال العدائية.

السيد ناصر (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): من المحزن أن نرى الأعمال العدائية في أوكرانيا تتواصل فيما يستمر عدد الضحايا المدنيين في التصاعد. ونشاط المجتمع الدولي قلقه العميق إزاء الوضع الكارثي لحقوق الإنسان وللحالة الإنسانية في أوكرانيا. ولا نستخف بالتقارير المتعلقة بالانتهاكات والتجاوزات الجسيمة والممنهجة لحقوق الإنسان، بما في ذلك التقارير الأخيرة الواردة من بوتشا.

وقد شددت دولة قطر مرارا على أن ضمان سلامة المدنيين يجب أن يحظى بأولوية قصوى. ونؤكد أيضا على ضرورة الالتزام بالقانون الدولي الإنساني وحماية المرافق والبنى التحتية المدنية والمدنيين العاملين في المجالين الطبي والإنساني والصحفيين، وكذلك تيسير إجلاء المدنيين والوصول الآمن والسريع للمساعدات الإنسانية إلى المحتاجين، وفق المبادئ الدولية لإيصال المساعدة الإنسانية.

وتتشي دولة قطر على الجهود الحثيثة التي تبذلها الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية للاستجابة للاحتياجات الإنسانية الطارئة، فضلا عن جهود الدول المضيفة للاجئين. ودولة قطر على تواصل مع الشركاء الدوليين لتقييم الحالة الإنسانية وتقديم المساعدات اللازمة للشعب الأوكراني.

ونؤكد على دعوة الأمين العام للأمم المتحدة للعودة إلى طريق الحوار والمفاوضات والتوصل إلى وقف إطلاق نار فوري للأغراض الإنسانية. ونجدد دعوة دولة قطر لجميع الأطراف إلى ضبط النفس وحل الخلاف عبر الحوار والطرق الدبلوماسية وتسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية وعدم اتخاذ ما من شأنه أن يؤدي إلى المزيد من التصعيد. وسوف تستمر دولة قطر في تسخير جهودها الدبلوماسية للمساعدة في الوصول إلى حل للأزمة وفقا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وترحب دولة قطر بوساطة الجمهورية التركية بين روسيا وأوكرانيا. وتأمل أن تقضي هذه المفاوضات إلى التوصل إلى اتفاق سلام شامل ودائم بين البلدين.

السيد فونغنوريو (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (تكلم بالإنكليزية): تكرر جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية دعوتها إلى إيجاد حل سلمي وسياسي ودبلوماسي للنزاع وتؤيد جميع الجهود الجارية ومفاوضات السلام بين الأطراف المعنية. وبالمثل، نحث المجتمع الدولي على الامتناع عن أي عمل يمكن أن يسفر عن مزيد من التصعيد للتوترات.

وتعارض جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، بوصفها طرفا في سبع من معاهدات حقوق الإنسان الأساسية التسع، جميع الانتهاكات

للدول الأعضاء أن تقي بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان لدى انتخابها لعضوية تلك الهيئة الرئيسية من هيئات الأمم المتحدة.

وتؤيد بنما، وفاء منها بالتزامها بتعددية الأطراف ودفاعها عن حقوق الإنسان، مشاركة الدول الأعضاء في الهيئات الدولية. ولذلك، فإننا لا نؤيد بصفة عامة استبعاد دولة عضو من عضوية المحافل المتعددة الأطراف.

ويُتخذ هذا القرار في سياق يتسم بالخطورة الواضحة. وبالنظر إلى الانتهاكات الجسيمة والمنهجية الواضحة لحقوق الإنسان التي يتعرض لها المدنيون في أوكرانيا والقلق إزاء الحالة الخطيرة، ترى بنما ضرورة دعم هذه المبادرة التي دفعت الجمعية العامة إلى النظر في التعليق المؤقت لعضوية دولة عضو في هذه الهيئة الرائدة في مجال حقوق الإنسان.

وقد شهدنا بالفعل وضعاً كهذا في عام ٢٠١١، عندما تم تعليق عضوية دولة، هي ليبيا، في مجلس حقوق الإنسان لمدة ثمانية أشهر. وفي ذلك الوقت، أيدت بنما تلك المبادرة المؤقتة وشاركنا فيما بعد في تقديم القرار اللاحق الذي سمح باستعادة عضوية ليبيا (القرار ١١/٦٦).

وأدلت بنما بصوتها اليوم على أمل أن يكون القرار ذا طابع مؤقت، مع إعطاء الأولوية لحقيقة أن الدول الأعضاء تحافظ على تمسكها بمبادئ احترام أعلى معايير حقوق الإنسان.

ولذلك، فإننا نسلط الضوء على ضرورة كفالة العالمية لدى النظر في قضايا حقوق الإنسان، بما في ذلك تطبيق الفقرة ٨ من القرار ٢٥١/٦٠، بغية تجنب إرسال إشارات متناقضة في تقييم حالات انتهاكات حقوق الإنسان.

وأود أن أختتم بيان بلدي بالحث مرة أخرى على الدعوة إلى الحوار والدبلوماسية من أجل التوصل إلى حل سلمي للنزاع. ونحن مقتنعون تماماً بأن هذا النزاع المدمر سينتهي من خلال الحوار والتفاهم، وسنعود إلى طريق السلام والتعاون.

ولتلك الأسباب، نعتقد أنه يجب على مجلس حقوق الإنسان أن يبقي المسألة قيد نظره ونؤيد دعوة الأمين العام إلى إجراء تحقيق شامل ومستقل. كما نؤيد تأييداً تاماً قيام مجلس حقوق الإنسان بإنشاء لجنة تحقيق دولية مستقلة.

وما من شك في أنه يجب محاسبة المسؤولين عن انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان في أوكرانيا وتقديمهم إلى العدالة. ولذلك، يجب أن تتلقى لجنة التحقيق الدعم الكامل وأن تتاح لها إمكانية الوصول اللازمة للاضطلاع بولايتها بفعالية. وفي غضون ذلك، يجب أن نمنح اللجنة الفرصة للعمل بطريقة موضوعية وشفافة ولتقديم استنتاجاتها وتقاريرها. ويجب علينا أن نسمح ببذل العناية الواجبة وألا نحكم مسبقاً على عمل اللجنة.

ويجب على الجمعية العامة كذلك أن تكون حكيمة. فمن المهم تلقي جميع الحقائق قبل اتخاذ إجراء يلغي الحقوق المشروعة لأعضائها. وعلاوة على ذلك، يجب ألا ينشئ إجراء الجمعية العامة سابقة سلبية، يمكن أن تقوض مصداقية هذه الهيئة.

ولتلك الأسباب، امتنعنا عن التصويت على القرار دإط-٣/١١. وتظل إندونيسيا ثابتة في التزامها باحترام وحماية حقوق الإنسان للجميع. ويجب أن تكون أولويتنا الآن إنقاذ الأرواح وحماية المدنيين في أوكرانيا. ونعيد تأكيد دعوتنا إلى جميع الأطراف لوقف الأعمال العدائية وعدم ادخار أي جهد لتحقيق السلام من خلال الحوار والدبلوماسية. فتلك هي الطريقة الوحيدة التي يمكننا بها إنهاء المعاناة والخسائر العنيفة في الأرواح في أوكرانيا ومنع الأثر السلبي المتزايد للحرب خارج المنطقة. ولذلك، يجب علينا أن نوقف الحرب. وأكرر: يجب علينا أن نوقف الحرب الآن؛ وإلا فسوف نعاني جميعاً.

السيدة كونسيسبيون خاراميو (بنما) (تكلت بالإسبانية): قررت بنما التصويت مؤيدة للقرار دإط-٣/١١ بشأن تعليق عضوية الاتحاد الروسي في مجلس حقوق الإنسان، انطلاقاً من دعمها لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وركيزة حقوق الإنسان، بصفة خاصة لأنه ينبغي

هو إنهاء النزاع. ولذلك، تدعو تايلند مرة أخرى إلى بذل أقصى الجهود من قبل جميع الأطراف والمجتمع الدولي لوقف تفاقم القتال والكف عنه ولمواصلة بذل أقصى جهد لإنهاء النزاع.

وتكرر تايلند دعوتها إلى مواصلة الحوار السياسي بين الأطراف المعنية لإيجاد حلول سلمية ومستدامة.

السيد دانغ (فييت نام) (تكلم بالإنكليزية): تلتزم فييت نام بموقف مبدئي وثابت دعماً لحل النزاعات بالوسائل السلمية مع احترام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، بما في ذلك مبادئ المساواة في السيادة واحترام استقلال الدول وسلامتها الإقليمية والامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها.

ونتابع عن كثب بقلق بالغ الحالة في أوكرانيا، مع ما ترتب على ذلك من عواقب وخيمة على الشعب. وبقلق بالغ، علمنا بالتقارير الأخيرة عن خسائر فادحة في الأرواح بين المدنيين الأبرياء.

وتعارض فييت نام وتدين جميع أشكال الهجمات ضد المدنيين والتي تمثل انتهاكا للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

وينبغي دراسة المعلومات الأخيرة في ذلك الصدد على أساس التحقق الموضوعي والشفاف، بالتعاون مع الأطراف المعنية.

لقد أكدنا مرارا وتكرارا على أنه لا بد من الوقف الفوري لاستخدام القوة لتجنب وقوع المزيد من الإصابات والخسائر في صفوف المدنيين، فضلا عن تدمير البنية التحتية المدنية. وإذا لم يتم حله سلميا وعلى وجه السرعة فإن النزاع الدائر في أوكرانيا سيواصل التأثير على العالم بأسره نظرا إلى آثاره غير المباشرة التي نشهدها الآن عبر المناطق. لذلك فإننا مقتنعون بأن السبيل الوحيد للمضي قدما يتمثل في تخفيف حدة التوتر واستئناف الحوار والتفاوض من خلال جميع القنوات بغية التوصل إلى حلول طويلة الأجل تأخذ في الاعتبار مصالح وشواغل جميع الأطراف وفقا للقانون الدولي. وليس ثمة بديل آخر صالح لهذا. وينبغي بذل الجهود الدولية بالحكمة اللازمة لكي تقضي إلى حل نهائي. وينبغي أن تتبع المناقشات والقرارات التي تتخذها المنظمات

السيد تشينداوونغسي (تايلند) (تكلم بالإنكليزية): امتنعت تايلند عن التصويت على القرار دإ-٣/١١ بسبب الأهمية القصوى التي نوليها لاتباع نهج شفاف ومحايد وشامل في النظام المتعدد الأطراف. ولا يمكن الاستخفاف بقرار تعليق عضوية دولة عضو في أي هيئة من هيئات الأمم المتحدة. ويجب أن تتم العملية من خلال مشاورات متأنية، تستند إلى مبادئ وحقائق تم التحقق منها وتأخذ في الاعتبار الآراء البناءة فضلا عن العواقب المتوقعة.

ونعرب عن خالص تعازينا لشعب أوكرانيا والأسر الثكلى التي فقدت ذويها بسبب الحرب المستمرة في أوكرانيا.

ويساورنا قلق بالغ إزاء تصاعد النزاعات والأزمات الإنسانية في أوكرانيا. وعلى الرغم من أننا نعتقد أنه يجب اتخاذ إجراء فوري ردا على جميع الانتهاكات الفظيعة المزعومة للحقوق الإنسانية للمدنيين، بما في ذلك في بوتشا، فإننا نرى أن أي إجراء يُتخذ ينبغي أن يكون محايدا وشفافا وشاملا.

وللنظر في الحالة بموضوعية، سيتطلب الأمر وجود حقائق ثابتة ومكتملة وأدلة ملموسة إضافية مثبتة من مصادر موثوقة، بما فيها تلك المقدمة إلى المحاكم الدولية. ولذلك، فإننا نؤيد دعوة الأمين العام إلى إجراء تحقيق مستقل لضمان المساءلة ونأمل أن تتمكن لجنة التحقيق الدولية المستقلة التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان من بدء عملها في أقرب وقت للتحقيق في الادعاءات الخطيرة بطريقة محايدة وشفافة وشاملة.

ونحث بقوة جميع الأطراف على الامتثال الكامل للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وحماية المدنيين والأعيان المدنية، فضلا عن كفالة تقديم المساعدة الإنسانية من دون عوائق ومن دون تمييز. إن فقدان أي روح أخرى هو خسارة لا تُحتمل.

وتواصل تايلند، من جانبها، تقديم المساعدة الإنسانية لدعم من يعانون من النزاع في أوكرانيا. وتمشيا مع مبادئ مجلس حقوق الإنسان المتمثلة في عدم الانتقائية والحوار البناء، نعيد تأكيد دعمنا القوي لمواصلة الحوار السياسي لأن السبيل الوحيد لإنهاء أي أزمة إنسانية

”يجوز للجمعية العامة أن تقرر، بأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين والمشاركين في التصويت، تعليق حقوق عضوية المجلس التي يتمتع بها أي من أعضائه إذا ما ارتكب انتهاكات جسيمة ومنهجية لحقوق الإنسان“

يجب أن يستند إلى نتائج التحقيق الشامل في الانتهاكات المزعومة.

السيد عبد العزيز (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): لا تزال ماليزيا تشعر بقلق عميق إزاء تدهور الحالة في أوكرانيا وتواصل رصد التطورات عن كثب، بما في ذلك الحالة الإنسانية في الميدان. ويساورنا قلق بالغ إزاء التقارير التي تفيد بحدوث تجاوزات وانتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان.

ونعتقد اعتقاداً راسخاً أنه يجب محاسبة من يرتكبون الجرائم الفظيعة. ونعتقد اعتقاداً راسخاً أيضاً أنه يجب التحقق من هذه الفظائع بطريقة محايدة وشفافة وذات مصداقية. وفي هذا الصدد، نؤيد دعوة الأمين العام إلى الشروع فوراً في تحقيقات مستقلة لضمان المساءلة الفعالة. لذلك ترى ماليزيا أن اتخاذ قرار حاسم، مثل تعليق عضوية أحد الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان، يجب ألا يتخذ على عجل وينبغي ألا يحكم مسبقاً على نتائج هذه التحقيقات. ويجب أن يحظى أي قرار بشأن هذه المسألة الهامة بنفس المعاملة والإجراءات القانونية الواجبة التي كانت تحظى بها في الماضي وفقاً لروح ونص القرار ٢٥١/٦٠ الكاملين. ومع مراعاة جميع الاعتبارات المذكورة أعلاه قررت ماليزيا الامتناع عن التصويت على القرار دإط-١١/٣ اليوم.

تحت ماليزيا بقوة جميع الأطراف المعنية على اتخاذ خطوات فورية لخفض التصعيد ومواصلة التقدم نحو الحوار والمفاوضات لمنع المزيد من الدمار والخسائر في الأرواح. ونكرر التأكيد على ضرورة احترام وحماية أرواح المدنيين والبنية التحتية المدنية. وتحت ماليزيا جميع الأطراف على الامتنال الكامل لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

والوكالات الدولية إجراءاتها وأساليب عملها الراسخة. وفي هذا السياق، نرى أن المداولات والقرارات التي تتخذها الجمعية العامة ينبغي أن تستند إلى معلومات محايدة ومشاورات واسعة النطاق مع الدول الأعضاء. فالحوار والمفاوضات بين الأطراف المعنية هما السبيل الأكثر جدوى للمضي قدماً نحو حل سلمي وشامل. ويحدونا الأمل في أن تعمل الأمم المتحدة والدول الأعضاء معاً لتحقيق هذه الغاية.

السيد كي (كمبوديا) (تكلم بالإنكليزية): أتكم اليوم لأعلن تصويتنا بعد التصويت على القرار دإط-١١/٣ بشأن تعليق حقوق عضوية الاتحاد الروسي في مجلس حقوق الإنسان.

إن شبح عزلة دولة عضو في الأمم المتحدة من خلال تعليق حقوقها في أي من هيئات الأمم المتحدة لن يساعد على حل النزاع وسيؤدي فقط إلى مزيد من العواقب ويزيد من شدة الحالة. وفي وقت حساس بالنسبة للسلام والأمن والاستقرار في العالم، فإن التعاون بين الدول الأعضاء في جميع هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها مجلس حقوق الإنسان، مهم جداً. وينبغي أن يكون حل النزاع في أوكرانيا على أساس ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي من خلال تهيئة بيئة مواتية للتعاون الدبلوماسي والتفاوض من جانب الأطراف المعنية الطريق الصحيح للمضي قدماً نحو تحقيق حل سلمي في أوكرانيا وإنهاء المعاناة الإنسانية الهائلة هناك.

وفي هذا المنعطف الحرج يجب علينا أن نسعى جاهدين للعمل بروح من التضامن لمعالجة النزاع في أوكرانيا وتجنب انعدام الثقة بين الأعضاء. إن بناء الثقة أمر بالغ الأهمية للتعامل مع الحالة الراهنة. ولذلك السبب امتنعت كمبوديا عن التصويت على القرار.

السيد إبراهيموف (أوزبكستان) (تكلم بالإنكليزية): تلتزم أوزبكستان بموقف محايد متوازن إزاء الحالة الراهنة في أوكرانيا وتأمل أن يجد الطرفان طريقة مقبولة بينهما لحل المشكلة وفقاً لمسار سياسي ودبلوماسي يستند إلى القانون الدولي والمبادئ المعترف بها عالمياً. وفي الوقت نفسه، صوت وفد أوزبكستان معارضاً للقرار دإط-١١/٣ بشأن تعليق حق الاتحاد الروسي في عضوية مجلس حقوق الإنسان لاقتناعاً الراسخ بأن أي قرار يستند إلى الفقرة ٨ من القرار ٢٥١/٦٠ التي تنص على:

أوكرانيا وتواصل رصد التطورات في البلد عن كثب. وندين جميع الانتهاكات لسيادة أي بلد واستقلاله وسلامته الإقليمية. ونؤكد مجددا أهمية التمسك بمبادئ النظام القائم على القواعد واحترام القانون الدولي.

تعتقد بروني دار السلام اعتقادا راسخا بأن الحوار البناء والمشاركة بين جميع الأطراف المعنية أمران أساسيان للبحث عن حل سلمي. ونعتقد كذلك أن تعليق عضوية الدول الأعضاء يؤدي إلى نتائج عكسية في معالجة أي شاغل وقد يزيد من تفاقم الحالة المتردية أصلاً.

وتؤكد بروني دار السلام من جديد أهمية الدبلوماسية وتدعو جميع الأطراف المعنية مباشرة إلى تخفيف حدة التوترات وتسوية جميع الخلافات بالوسائل السلمية، دون اللجوء إلى التهديد باستعمال القوة أو استعمالها، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، من أجل صون السلام والاستقرار الدوليين.

السيد العتيبي (الكويت): لقد امتنعت دولة الكويت عن التصويت على القرار دإط-١١/٣، الذي اتخذ للتو في هذه الدورة الاستثنائية الطارئة للجمعية العامة، انطلاقاً من التزامها بتعزيز وحماية حقوق الإنسان،

والحفاظ على الأجهزة الدولية المنشأة لهذا الغرض من التيسيس والانتقائية وازدواجية المعايير، وتشجيع الحوار وانتهاج الموضوعية عند تناول مسائل حقوق الإنسان. وفي الوقت الذي ندين فيه جميع انتهاكات القانون الدولي الإنساني وانتهاكات حقوق الإنسان من أي طرف كان وفي أي مكان، فإننا تابعنا وبقلق بالغ التقارير والصور المفزعة التي تم تداولها في وسائل الإعلام منذ أيام قليلة، والتي كشفت عن حجم التجاوزات والانتهاكات الخطيرة والجسيمة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان المرتكبة بحق المدنيين العزل في أوكرانيا. ونؤيد في هذا الشأن دعوة الأمين العام للأمم المتحدة إلى إجراء تحقيق دولي مستقل ومحاييد وشفاف في هذه الجرائم وتحديد المسؤولين عنها ومحاسبتهم.

ونجدد دعوتنا لأطراف النزاع بأن تحترم التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ وبروتوكولاتها

السيدة تانغ (سنغافورة) (تكلمت بالإنكليزية): امتنعت سنغافورة عن التصويت على القرار الذي اتخذ من فوره (القرار دإط-١١/٣).

تدين سنغافورة بأشد العبارات الممكنة غزو الاتحاد الروسي لأوكرانيا واستمرار هجماته على المدن الأوكرانية والمدنيين والبنية التحتية المدنية. ونؤكد من جديد دعمنا الكامل لسيادة أوكرانيا واستقلالها السياسي وسلامتها الإقليمية. لقد ظل موقف سنغافورة من هذا الأمر واضحاً وثابتاً منذ بداية هذه الحرب. ولذلك شاركنا في تقديم القرارين دإط-١١/١ ودإط-١١/٢ وصوتنا مؤيدين لهما. كما شاركنا في تقديم قرار مجلس حقوق الإنسان ١/٤٩.

تشعر سنغافورة بقلق بالغ إزاء التقارير والصور الأخيرة التي تشير إلى ارتفاع عدد الإصابات بين المدنيين وتدمير الهياكل الأساسية المدنية في بوتشا وغيرها من المدن الأوكرانية. وندين بشدة جميع انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وفي هذا الصدد، نحث على التنفيذ الكامل والعاجل للقرارين دإط-١١/١ ودإط-١١/٢ وقرار مجلس حقوق الإنسان ١/٤٩. ونشيد على وجه الخصوص بإنشاء لجنة تحقيق دولية مستقلة للتحقيق في جميع الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان في أوكرانيا ونتطلع إلى انتهاء عملها ونتائجها.

ويجب المساءلة عن جميع الانتهاكات الجسيمة والمنظمة لحقوق الإنسان التي ارتكبت أثناء النزاع في أوكرانيا. ونحث جميع الأطراف على التعاون مع اللجنة والسماح للجنة بالوصول الكامل ودون عوائق لجمع الأدلة والاضطلاع بعملها.

ويجب ألا ندخر جهداً لحماية السكان المدنيين في أوكرانيا، وضمان وصول المساعدات الإنسانية بصورة آمنة ودون عوائق إلى جميع المحتاجين. وندعو الاتحاد الروسي إلى وقف عملياته العسكرية الهجومية فوراً ومواصلة المشاركة في مفاوضات مجدية مع أوكرانيا، فضلاً عن العمل من أجل التوصل إلى تسوية سلمية وفقاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

السيدة سليمان (بروني دار السلام) (تكلمت بالإنكليزية): يساور بروني دار السلام القلق إزاء زيادة التوترات والإجراءات العسكرية في

في أوكرانيا. وفي ذلك الصدد، من المهم ضمان الحماية الكاملة للمدنيين، ولا سيما النساء والأطفال، فضلاً عن العاملين في المجال الطبي والإنساني.

وما يحدث اليوم مأساة حقيقية سمح المجتمع العالمي بأسره، للأسف، بحدوثها. وترى قيرغيزستان أن نص القرار المتخذ اليوم (دإط-٣/١١)، بشأن تعليق عضوية الاتحاد الروسي في مجلس حقوق الإنسان، يتصف بكونه ذا دوافع سياسية. ونؤيد إجراء تحقيق مستقل ودراسة النتائج والوقائع التي يقدمها الجانبان.

وموقفنا واضح: أي نزاع يجب أن يحل حصراً بالوسائل السياسية والدبلوماسية، بما في ذلك من خلال إنشاء صيغ وآليات جديدة.

السيد العربي (الجزائر): تجدد الجزائر التزامها الثابت بالقواعد والمبادئ الأساسية للقانون الدولي والإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، لا سيما الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومختلف المعاهدات الدولية لحماية وترقية حقوق الإنسان. وتعتبر عن إدانتنا الشديدة لكل الانتهاكات المتحقق منها للالتزامات الدولية في هذا المجال.

مما لا شك فيه أن الصور المتداولة لبعض المدن الأوكرانية مروعة ومدانة بشدة، والجرائم المزعومة التي تترتب عليها بالغة الخطورة. لكن بات من الضروري كذلك السماح لآليات الأمم المتحدة المختصة بالتحقيق في الوقائع على أرض الواقع بطريقة محايدة حتى يتسنى إقرار العدالة لجميع الضحايا الأبرياء.

إن ضمان قيام آليات الأمم المتحدة المختصة بولاياتها ومهامها وفقاً لقواعد القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بعيداً عن أي تدخل أو حكم مسبق، يشكل بالنسبة للجزائر شرطاً لا غنى عنه لإثبات الوقائع بشأن أي انتهاكات صارخة وممنهجة لحقوق الإنسان.

وفي هذا الصدد، تدعو الجزائر إلى احترام مبادئ العالمية والموضوعية وعدم الانتقائية التي تشكل حجر الزاوية في عمل مجلس حقوق الإنسان، مع النأي بهذا الأخير عن أي تجاوزات سياسية من شأنها التأثير على دور ومهام هذه الهيئة الأممية المحورية وتعاطيها

الإضافيان، والقانون الدولي للاجئين لحماية المدنيين والأعيان المدنية، واحترام وحماية العاملين في المجال الطبي والإنساني وقوافل الإغاثة الإنسانية، لضمان إيصال المساعدات إلى المحتاجين دون أية عراقيل. ونشيد هنا بجهود الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة لتخفيف المعاناة الإنسانية الناجمة عن استمرار الأعمال العدائية ومنع تفاقمها.

منذ بداية اندلاع الحرب والعمليات العسكرية في أوكرانيا، أكدت الكويت على موقفها المبدئي والثابت في الالتزام بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة الداعية إلى احترام سيادة الدول واستقلالها وسلامتها الإقليمية، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، والامتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها، والعمل على حل النزاعات بالطرق والوسائل السلمية.

ونجدد هنا الدعوة إلى وقف فوري للأعمال العدائية واستمرار المفاوضات بين الأطراف المعنية من أجل التوصل إلى تسوية سلمية وتجنب المنطقة والعالم تداعياتها السلبية الاقتصادية والإنسانية.

السيدة قاسم علييفا (قيرغيزستان) (تكلت بالإنكليزية): وفقاً للفقرة ٨ من القرار ٢٥١/٦٠، المعنون "مجلس حقوق الإنسان"، يجوز للجمعية العامة أن تعلق حقوق العضوية في مجلس حقوق الإنسان لأي عضو في المجلس يرتكب انتهاكات جسيمة ومنهجية لحقوق الإنسان.

وتقتضي تلك الفقرة أن تكون هناك حقائق مؤكدة عن الانتهاكات الجسيمة والمنهجية لحقوق الإنسان. وموقفنا في الوقت الراهن هو أنه ينبغي لنا أن ننتظر نتائج التحقيقات المحايدة في جميع الانتهاكات الجسيمة والمنهجية المحتملة لحقوق الإنسان في أوكرانيا، بما في ذلك نتائج تحقيق لجنة التحقيق الدولية المستقلة المنشأة بموجب قرار مجلس حقوق الإنسان ١/٤٩.

إننا نتابع الحالة في أوكرانيا بقلق بالغ. ومما يثير القلق بشكل خاص أن الشعوب الشقيقة متورطة في ذلك النزاع وأنه لا يمكن تجنب وقوع خسائر بشرية. ونعرب عن قلقنا البالغ إزاء تدهور الحالة الإنسانية

إن عمل العدوان واستخدام القوة ضد سيادة دولة ما وسلامتها الإقليمية، في حد ذاته، ينطوي على نمط من انتهاك حقوق الإنسان للسكان المتضررين. وترى حكومة بيلو أن هذا الإجراء، الذي يطبق للمرة الثانية في تاريخ مجلس حقوق الإنسان، ينبغي أن يمارس دون أي انتقائية أو تمييز من أي نوع. وينبغي الاحتجاج بالتعليق في أي حالة مماثلة للحالة الراهنة المتعلقة باستخدام القوة، وانتهاكات السلامة الإقليمية لدولة أخرى، وانتهاك حقوق الإنسان.

وفي سياق هذا النص، الذي اعتمد في نطاق مسؤوليات الجمعية العامة وولايتها، ترى حكومة بيلو أنها لا تحكم مسبقاً على إجراءات الرصد التي يجري تنفيذها أو التي يمكن أن تنفذها مختلف آليات مجلس حقوق الإنسان. ويجب إجراء تلك التحقيقات دون أي تدخل سياسي، باستقلالية وحياد وبالتركيز فقط على حقوق الضحايا وحمايتهم ومكافحة الإفلات من العقاب.

وعلى وجه الخصوص، يرى وفد بيلو أن القرار المتخذ ينبغي ألا يصدر حكماً مسبقاً على عمل لجنة التحقيق الدولية المستقلة التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان وأُنيطت بها ولاية التحقيق في الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني التي تحدث في سياق النزاع المسلح في أوكرانيا أو أن يحدد مسبقاً ذلك سياسياً. ويجب إجراء هذه التحقيقات بشكل مستقل عن الأطراف المسؤولة عن الانتهاكات وبموجب المبادئ المعترف بها دولياً المتمثلة في الاستقلال والسرعة والموضوعية وعدم التمييز. وهذا أمر ملح وحتمي بشكل خاص للتحقيق في المذابح التي وقعت في قرية بوتشا.

السيد العتيق (المملكة العربية السعودية): السيد الرئيس، لقد امتنع وفد المملكة العربية السعودية عن التصويت على مشروع القرار (دإ-١١/٤) المعنون "تعليق حقوق الاتحاد الروسي في عضوية مجلس حقوق الإنسان" لكون هذا الإجراء يشكل سابقة تهدد العمل المتعدد الأطراف وتتنافى مبادئ القانون الدولي، ويؤثر على عمل المنظمات الدولية وشموليتها واستقلاليتها.

الحيادي مع مسائل حقوق الإنسان بما يعزز سبل الحوار والتعاون البناءين.

ويرى وفد بلدي أن الجهود الدولية المتعددة الأطراف تستوجب تعزيز الحوار والتعاون، بعيداً عن أي إقصاء، بغض النظر عن اختلافات المواقف ومدى تبايناتها. إن الرغبة في تعليق عضوية أي دولة منتخبة من قبل المجموعة الدولية ومن أي هيئة من هيئات الأمم المتحدة ليس من شأنه أن يساهم في تعزيز روح العمل والتعاون المتعدد الأطراف.

إن الجزائر، التي تؤكد مجدداً دعمها للمفاوضات المباشرة بين روسيا وأوكرانيا من أجل وقف العمليات العسكرية والتكفل العاجل بالأزمة الإنسانية، تجدد دعوتها إلى تكثيف الجهود الدبلوماسية الدولية الرامية إلى حل الأزمة الراهنة بما يمكن من منع الانهيار المتزايد للمعايير الدبلوماسية والتوصل في أقرب وقت ممكن إلى حل سياسي يضمن الحفاظ على سيادة الدول وسلامة أراضيها ومصالحها الحيوية المشروعة.

إن بلدي، الذي انخرط بحسن نية في جهود المساعي الحميدة في إطار مجموعة الاتصال العربية التي اجتمعت مؤخراً بالأطراف المعنية، تهيب بالمجتمع الدولي الامتناع عن أي عمل من شأنه أن يعيق المفاوضات الجارية ويُطيل أمد الأزمة التي أصبحت الآن عواقبها الوخيمة وبأبعادها المتعددة تؤثر سلباً على جميع دول العالم. وعلى أساس هذه الأسباب وهذه الاعتبارات، فإن وفد الجزائر صوت معارضا لمشروع القرار.

السيد رودريغيس كوادروس (بيرو) (تكلم بالإسبانية): صوتت بيرو مؤيدة لمشروع القرار A/ES-11/L.4 احتراماً للضحايا وعلى أساس أن النص المعتمد يستند إلى صلاحيات الجمعية العامة، على النحو المبين في المادة العاشرة من ميثاق الأمم المتحدة، وعلى وجه التحديد، في الفقرة ٨ من القرار ٢٥١/٦٠، التي تخول الجمعية العامة، بأغلبية الثلثين، تعليق عضوية دولة عضو في مجلس حقوق الإنسان إذا ارتكبت تلك الدولة المذكورة انتهاكات جسيمة ومنهجية لحقوق الإنسان.

الإنسان، صوتنا لصالح قرار المجلس ١/٤٩، الذي أنشأ على وجه السرعة لجنة تحقيق دولية مستقلة للتحقيق في جميع الانتهاكات والتجاوزات المزعومة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في أوكرانيا.

وقد عين أعضاء اللجنة في ٣٠ آذار/مارس، ولم تبدأ تحقيقاتهم إلا للتو. وتتطلب الإجراءات القانونية الواجبة أن تكون آليات التحقيق قادرة على إنهاء عملها. وقررنا اليوم الامتناع عن التصويت على هذا القرار لأننا بحاجة إلى كفالة أن يستند أي قرار نتخذه في الجمعية العامة إلى الإجراءات القانونية الواجبة، تمشيا مع القرار ٢٥١/٦٠.

وتقوم الأمم المتحدة على أساس الحوار والمشاركة البناءة مع بعضنا البعض - حتى مع أولئك الذين يتبنون آراء متعارضة معنا. إن المنظمات التي تشكل نظامنا الدولي لم تنشأ لتكون ناديا لمن يتشاركون نفس التفكير. فنحن بحاجة إلى الحفاظ على المساحات في الساحة المتعددة الأطراف للتكلم مع بعضنا البعض وليس مجرد التكلم أمام بعضنا البعض. وتلك الفكرة موجودة في جوهر عمل هذه المنظمة. وتكمن قوتنا الجماعية في شمولنا الجميع.

لقد حان الوقت الآن لمضاعفة التواصل الدبلوماسي من أجل التوصل إلى وقف فوري للأعمال القتالية في جميع أنحاء أوكرانيا. ونؤيد المفاوضات الجارية بين أوكرانيا وروسيا ونقدم دعماً الكامل لجميع جهود الوساطة. والآن حان الوقت لإيجاد طريقة عبر هذا النزاع نحو السلام.

السيد تيتو (كيريباس) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الرئيس على إعادة عقد هذه الدورة الطارئة للتداول بشأن القرار المتخذ (دإط-١١/٤)، الذي يترتب عليه تعليق عضوية عضو في مجلس حقوق الإنسان، تمشيا مع أحكام قرارات الجمعية العامة التي تسمح للجمعية بتعليق حقوق عضو في الجلوس والمشاركة في مجلس حقوق الإنسان إذا ارتكب ذلك العضو انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان.

وقررت كيريباس، بعد أن استمعت باهتمام إلى التعليل المقدم من طرفي هذه المسألة، التصويت مؤيدة للقرار دإط-١١/٣ للأسباب التالية: أولاً، إن صور مئات أو آلاف البشر الأبرياء الذين قتلوا في

السيد الرئيس، بينما يتابع بلدي ببالغ القلق والأسف ما آلت إليه تداعيات الأوضاع في جمهورية أوكرانيا، لا سيما الإنسانية منها، فإن المملكة العربية السعودية تدين كافة انتهاكات القانون الدولي الإنساني بجميع صوره وأشكاله أينما كانت، وتؤمن بأهمية حماية المدنيين والمواقع المدنية في مناطق النزاعات. إلا أنه في الوقت ذاته، فإن بلادي تنتظر إلى أن التوجه نحو تعليق عضوية روسيا في مجلس حقوق الإنسان باعتباره خطوة تصعيدية من شأنها أن تزيد من حدة الأوضاع المتوترة في الأساس، وأن هذه الخطوة لا تسيء عمل المجلس فحسب، بل تجعله ذات طابع آحادي لا يعطى اهتماماً للأطراف الأخرى للدفاع عن مواقفها.

السيد الرئيس، يؤكد بلدي على حق الدول المنتخبة لعضوية مجلس حقوق الإنسان أن تمارس صلاحياتها كاملة وفق لما نص عليه قرار الجمعية العامة رقم ٢٥١/٦٠ المعنون "مجلس حقوق الإنسان" الذي أكد على أن الجمعية العامة تسلم عند النظر في قضايا حقوق الإنسان بمبادئ العالمية وعدم الانتقائية والقضاء على أسلوب المعايير المزدوجة والتسييس.

وختاماً، السيد الرئيس، يأتي امتناع بلدي عن التصويت نابعا من إيمانه بأن هذا القرار من شأنه أن يؤدي إلى تأجيج الصراع وتصعيد الموقف الذي سيؤثر سلباً على مسار الحوار القائم حالياً بين أطراف النزاع للوصول إلى تسوية سلمية تجنب المنطقة والعالم المزيد من التداعيات السلبية لهذا الصراع سواءً سياسياً أو اقتصادياً أو إنسانياً.

السيدة نسبية (الإمارات العربية المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): تؤكد دولة الإمارات العربية المتحدة مرة أخرى إدانتنا القوية لجميع انتهاكات القانون الدولي الإنساني المرتكبة في أوكرانيا. ويتحمل المدنيون وطأة هذا النزاع، الذي يجب أن ينتهي. ويجب الحيلولة دون وقوع الضحايا، ويجب على الأطراف الامتنال للالتزاماتها بموجب القانون الدولي.

إن تحديد الحقائق على الأرض أمر هام لتحقيق العدالة للضحايا، ولكن أيضاً، في الأجل الأطول، من أجل السماح للمجتمعات بالتعافي والمصالحة وبناء السلام المستدام. وبوصفنا عضواً في مجلس حقوق

السيد كوزمين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يعتبر الاتحاد الروسي القرار الذي اتخذته الجمعية العامة بشأن تعليق عضوية الاتحاد الروسي في مجلس حقوق الإنسان (القرار دإط-٣/١١) خطوة غير مشروعة وذات دوافع سياسية بهدف معاقبة دولة عضو ذات سيادة في الأمم المتحدة تتبع سياسة داخلية وخارجية مستقلة.

وقد أُنذ لي بأن أدلي بالبيان التالي:

في ٧ نيسان/أبريل من هذا العام، اتخذ الاتحاد الروسي قرارا بإنهاء عضويته في مجلس حقوق الإنسان قبل نهاية فترة ولايته. وما فتئت روسيا تعتبر مجلس حقوق الإنسان عنصرا هاما من عناصر النظام العالمي لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، ويتمثل دوره الرئيسي في الإسهام في إقامة حوار حكومي دولي بناء وغير ميسر إلى أقصى حد بشأن القضايا الرئيسية المدرجة في جدول أعمال حقوق الإنسان. ومما يؤسف له أنه في ظل الظروف الراهنة، احتكرت المجلس في الواقع مجموعة من الدول التي تستخدمه لتحقيق أهدافها القصيرة الأجل.

وتلك الدول، التي تدعي الآن أنها تضع المعايير في ميدان حقوق الإنسان، ما فتئت لسنوات عديدة تشارك بشكل مباشر في انتهاكات صارخة وواسعة النطاق لحقوق الإنسان أو تحرض عليها. وعلى الرغم من عضويتها في المجلس، فإنها ليست مستعدة للتضحية بمصالحها السياسية والاقتصادية القصيرة الأجل لصالح الإسهام بصورة حقيقية في استقرار حالة حقوق الإنسان في بعض البلدان. وتنتهك هذه الأعمال الولاية التي أناطها المجتمع الدولي بمجلس حقوق الإنسان، وتقوض عموما الثقة في هذه الهيئة. ولا يمكننا التزام روسيا الصادق بتعزيز وحماية حقوق الإنسان من أن يبقى أعضاء في آلية دولية أصبحت عاملا تمكينيا لإرادة مجموعة البلدان المذكورة آنفا، التي لجأت إلى الابتزاز العلني للدول ذات السيادة بغية المضي قدما في بلوغ أهدافها وتحقيق العدد اللازم من الأصوات لاعتماد مثل هذه المقررات.

ولا يعني قرارنا بوقف عضويتنا في مجلس حقوق الإنسان قبل نهاية فترة ولايتنا أننا لن نواصل الوفاء بالتزاماتنا الدولية في ميدان حقوق الإنسان. إذ سيواصل الاتحاد الروسي تقديم إسهامه الكبير

أوكرانيا خلال الأيام الـ ٤٢ الماضية تمثل كابوسا محطما لقلب وروح جميع البشر العاديين من أصحاب الضمائر الحية والمحبين للسلام، ونضم صوتنا إلى أصوات جميع شعوب العالم المحبة للسلام في صلواتها ودعواتها إلى إنهاء النزاع بشكل سريع من خلال الحوار الودي والدبلوماسي بين الطرفين.

وعلاوة على ذلك، بوصفنا عضوا قديم العهد في كمنولث الأمم، نعتقد أن من الممارسات الحكيمة والمتحضرة تشجيع جميع أعضائه على أن يكونوا مخلصين وأوفياء لمدونات قواعد السلوك الخاصة بالكومنولث، والتي تتطلب من جميع أعضائه احترام سيادة القانون والحكم الرشيد وحقوق الإنسان وحياته. ونعتقد أيضا أن من الحكمة والتحضر ردع انتهاكات مدونات قواعد السلوك هذه من خلال تعليق عضوية أي عضو يخل بالتزاماته، مع إتاحة الوقت والمجال للعضو المعلقة عضويته لإصلاح سلوكه والعودة إلى اتباع مدونة السلوك الإنساني المتفق عليها.

ونجحت تلك الممارسة بشكل جيد جدا في الكمنولث لعقود، ونعتقد أنها يمكن أن تتجح أيضا بشكل جيد في الأمم المتحدة فيما يتعلق بأي عضو ترى الأغلبية الساحقة من الأعضاء أنه قد انحراف بشكل خطير عن مدونات قواعد السلوك الخاصة بعضوية الأمم المتحدة. وبيّن تعليق عضوية ليبيا في مجلس حقوق الإنسان في الماضي (القرار ٢٦٥/٦٥) أن الموافقة على قرار بتعليق العضوية في هذه المرة ليست خاطئة تماما.

ومرة أخرى، ننضم إلى البشرية جمعاء في دعوة الأطراف المعنية إلى إلقاء أسلحتها والاجتماع معا والانضمام إلى أسرة إنسانية عالمية واحدة سعيدة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في سياق تحليل التصويت بعد التصويت.

نستمع الآن إلى البيانات في أعقاب اتخاذ القرار دإط-٣/١١.

وأعطي الكلمة الآن لممثل الاتحاد الروسي.

يلتزمون بالتمسك بأعلى المعايير في تعزيز وحماية حقوق الإنسان. وقد انتهكت روسيا تلك المعايير من خلال أنشطتها في أوكرانيا.

ويُنْفَذ قرار تعليق عضوية الاتحاد الروسي، الذي أيده الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه اليوم (القرار دإط-٣/١١)، قرار الجمعية العامة لعام ٢٠٠٦ الذي أنشأ مجلس حقوق الإنسان (القرار ٢٥١/٦٠)، والذي ينص على تعليق عضوية الأعضاء الذين يرتكبون انتهاكات جسيمة ومنهجية لحقوق الإنسان. والتعليق ضروري لدعم نزاهة مجلس حقوق الإنسان وسلطة الجمعية العامة ومصادقية منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. إن القرار النادر الذي اتخذته الجمعية العامة اليوم يبعث بإشارة قوية بخصوص المساءلة ونأمل أن يساعد في منع وردع وقوع المزيد من الانتهاكات لحقوق الإنسان.

وللمرة الثالثة في غضون شهر، تتخذ الجمعية العامة قراراً بشأن أوكرانيا بأغلبية واضحة. ومرة أخرى، يقف المجتمع الدولي متضامنا مع شعب أوكرانيا وجميع الشعوب الأخرى المتضررة من الحرب العدوانية الروسية. ومرة أخرى، يدعو المجتمع الدولي روسيا بقوة إلى وقف إزهاق أرواح الأبرياء في أنحاء أوكرانيا كافة وإلى سحب جميع قواتها فوراً ودون قيد أو شرط. وبينما لا يزال مجلس الأمن غير قادر على اتخاذ إجراء بسبب استخدام روسيا لحق النقض، أظهرت الجمعية العامة قوة الدعم الدولي للتصدي للعدوان الروسي على أوكرانيا.

السيدة براندت (هولندا) (تكلمت بالإنكليزية): أدلي بهذا البيان بالنيابة عن بلدان البنلوكس - بلجيكا ولكسمبرغ وبلدي، هولندا. تؤيد بلدان البنلوكس البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

ولا تزال بلدان البنلوكس ثابتة في دعمها لاستقلال أوكرانيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دولياً وحريتها الديمقراطية. وندين بأشد العبارات الحرب العدوانية غير المبررة التي يشنها الاتحاد الروسي ضد أوكرانيا.

إن هذه هي المرة الثالثة التي نجتمع فيها في هذه الدورة الطارئة خلال ما يزيد قليلاً على شهر. واليوم، كما كان الحال من قبل، فإن

في تعزيز الحوار البناء بشأن حقوق الإنسان وإشراك جميع الأطراف المهمة في عملية الإعداد الجماعي لمقررات تلي مصالح مجموعات الدول كافة، واعتماد هذه المقررات.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الاتحاد الأوروبي، بصفته مراقباً.

السيد سكوغ (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): أشكر رئيس الجمعية العامة على دعوتنا للحضور في هذه الدورة الاستثنائية الطارئة.

يشرفني أن أخطب الجمعية العامة باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. ويحظى هذا البيان بتأييد مقدونيا الشمالية والجبل الأسود وألبانيا والبوسنة والهرسك وآيسلندا والنرويج، فضلاً عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا وأندورا وموناكو وسان مارينو.

إن حجم وخطورة انتهاكات روسيا للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، فضلاً عن انتهاكاتها لميثاق الأمم المتحدة ولسيادة دولة أخرى، هي أوكرانيا، وسلامتها الإقليمية، يستدعيان رداً دولياً موحداً قوياً. فروسيا مسؤولة عن عدد مروع من الضحايا والمعاناة البشرية والتشريد القسري. وتقصفت القوات المسلحة الروسية بلا هوادة المدن والمدارس والمستشفيات منذ أكثر من شهر.

إن السلطات الروسية مسؤولة عن الجرائم المرتكبة أثناء سيطرتها الفعلية على العديد من المناطق داخل أوكرانيا. وهي تخضع للقانون الدولي الخاص بالاحتلال. ويؤيد الاتحاد الأوروبي اتخاذ جميع التدابير الرامية إلى كفالة المحاسبة على انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في أوكرانيا، بما يكفل محاسبة القوات المسلحة الروسية، التي ارتكبت جرائم حرب وغيرها من الانتهاكات الجسيمة، وكذلك الموظفين الحكوميين والقادة العسكريين المسؤولين.

واليوم، قررت الجمعية العامة تعليق عضوية الاتحاد الروسي في مجلس حقوق الإنسان. إن العضوية في ذلك المجلس مفتوحة، وستظل مفتوحة، لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ولكن الأعضاء الذين

الاتحاد الروسي إلى التقيد بالمبادئ المنصوص عليها في الميثاق. غير أننا نواجه العكس - أي المزيد من الانتهاكات لنفس الميثاق.

تتعلق النقطة الأخيرة في بياني بالمساءلة. وأكرر نداء الأمين العام ومفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان من أجل بذل كل الجهود لضمان إجراء تحقيق مستقل وفعال في ما حدث في بوتشا وأماكن أخرى. ولذلك، فإننا نؤيد تأييدا تاما عمل لجنة التحقيق التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان، فضلا عن الدور الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، عندما يتعلق الأمر بالتحقيق في جرائم الحرب المحتملة والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية والإبادة الجماعية.

وتُكمل تلك الجهود التحقيقات التي يجريها المدعي العام لأوكرانيا، والتي يقف الاتحاد الأوروبي على أهبة الاستعداد لدعمها. ولنكن واضحين: إن مرتكبي تلك الجرائم خاضعون للمراقبة، في حين يجري جمع الأدلة بغية محاكمتهم. ونحن مدينون للضحايا وأسراهم باكتشاف الحقيقة وتحقيق العدالة والمساءلة.

وهناك، بطبيعة الحال، حل لوقف الفظائع. لقد اختار الاتحاد الروسي أن يبدأ هذه الحرب العدوانية ضد أوكرانيا. ويمكنه أيضا أن يختار وقفها وأن يوقف فورا الأعمال العدائية ويسحب قواته وأن يحترم تماما القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل المملكة المتحدة بشأن نقطة نظام.

السيد روسكو (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): يؤسفنا جدا أن نأخذ الكلمة ونقطع تدفق البيانات، ولكننا نود أن نطلب توضيحا عاجلا من الوفد الروسي بشأن ما قيل بالضبط في بيانهم.

لقد صوتت الجمعية العامة قبل لحظات قليلة مؤيدة لتعليق عضوية روسيا في مجلس حقوق الإنسان، وقد تم ذلك الآن. غير أنه يبدو لنا أنهم يوحون بأنهم ينسحبون أيضا من مجلس حقوق الإنسان، وهو أمر له أثر مختلف.

وإذا ما نحينا جانبا حقيقة أن ذلك يبدو وكأن شخصا يقدم استقالته بعد أن أقيل لتوه، فهل لنا أن نطلب فحسب من الوفد الروسي

الظروف الاستثنائية الناجمة عن الحرب في أوكرانيا لا تترك لنا خيارا آخر. ونحن نجتمع لأننا نشعر بالهلع إزاء التقارير عن الفظائع التي ترتكبها القوات المسلحة الروسية في أوكرانيا والصور الواردة من أماكن مثل بوتشا وستاري بيكيف وماريوبول وهوستوميل والتي تُظهر تجاهلا تاما لحقوق الإنسان وحياة المدنيين والشهادات الشخصية التي تظهر لضحايا الاغتصاب والعنف الجنسي.

ومن الواضح أن تلك الأعمال غير مقبولة من جانب أي دولة عضو في الأمم المتحدة، ولكن ذلك يصدق بدرجة أكبر على دولة عضو في مجلس حقوق الإنسان. ومن ثم، فإن من المهم أن الجمعية العامة صوتت لتوها مؤيدة لاتخاذ الخطوة الاستثنائية المتمثلة في تعليق عضوية الاتحاد الروسي في مجلس حقوق الإنسان. وهذا أمر مهم لأن عضوية المجلس تترتب عليها مسؤوليات وواجبات. وتتصف الفقرة ٩ من القرار ٢٥١/٦٠، الذي أنشأ المجلس، بوضوح على أن "يتحلى" أعضاء المجلس "بأعلى المعايير في تعزيز وحماية حقوق الإنسان".

إن شغل مقعد في مجلس حقوق الإنسان ليس بلا ثمن. وتؤيد بلدان البنلوكس، بوصفها أعضاء جددا وحاليين في مجلس حقوق الإنسان، ولاية المجلس بقوة. ونشير إلى أن الأعضاء يلتزمون بمستوى عال من التدقيق العام ويتعهدون بالعمل مع المجلس بروح من الحوار والتعاون والتأمل الذاتي، تستند إلى الرغبة في استخدام عضويتهم لتعزيز التمتع بحقوق الإنسان في الداخل والخارج. ومن الواضح أن الاتحاد الروسي، بأعماله في أوكرانيا، لا يفي بمسؤولياته بصفته عضوا في مجلس حقوق الإنسان.

بيد أن الأمر لا يتعلق بمجلس حقوق الإنسان فحسب. إن مصداقية الأمم المتحدة ككل على المحك. وقد ذكر الأمين العام بوضوح في بيانه أمام مجلس الأمن يوم الثلاثاء (انظر S/PV.9011) أن الحرب في أوكرانيا أحد أكبر التحديات على الإطلاق للنظام الدولي وهيكلا السلام العالمي، الذي تأسس على ميثاق الأمم المتحدة. وذلك ما هو على المحك إذا سمحنا للاتحاد الروسي بارتكاب تلك الجرائم دون عواقب. وفي القرار دإط-١١/١ المؤرخ ٢ آذار/مارس، دعت الجمعية العامة

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثلة فرنسا بشأن نقطة نظام.

السيدة ديم لابي (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): لا تتعلق مداخلتي بنقطة نظام ولكن ربما كان بوسع المترجمين الشفويين توضيح المسألة. إننا نعتقد أن ثمة اختلافا بين النسخة الإنكليزية والنسخة الفرنسية، حيث أننا طرحنا سؤالاً أيضاً حول المضمون الفعلي لبيان الاتحاد الروسي.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في البيانات المدلى بها بعد اتخاذ القرار دإط-٣/١١. وسنستمع إلى بقية المتكلمين هنا في هذه القاعة بعد ظهر اليوم الساعة ١٥/٠٠.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.

توخي الدقة بشأن هذه النقطة؟ هل سيرسل مذكرة شفوية إلى الدول الأعضاء والسلطات المختصة تشير إلى انسحابه الكامل والرسمي من مجلس حقوق الإنسان للفترة المتبقية من عضويته؟ نعتقد أن لذلك أثراً مختلفاً من حيث الإجراءات التالية التي يلزم اتخاذها ومن حيث مركز الاتحاد الروسي.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل الاتحاد الروسي، إذا رغب في التوضيح.

السيد فوروبييف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نود أن نوضح أن السؤال الذي طُرح للتو لا يتعلق بنقطة نظام، بل يشير في الواقع إلى مضمون جزء من بياننا بعد اتخاذ القرار دإط - ٣/١١. وأعتقد أن الأمر كان واضحاً جداً.